٤٧٦٥

٤١٠

و ٠ ش الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب
تأليف ابن شرف شاه ، حسن بن محمد ـ
٧١٥ هـ ٠ بخط ابراهيم بن بايزيد ٨٦٢ هـ ٠
٤٧٦٥ ١٧٧ ق ١٧س ٥ر١٥x٥ر٢٢سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق ٠
الاعلام ٢ : ٢٣٣ د ار الكتب المصرية ٢ :
١٧٣
١ ـ النحو ، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ الناسخ جـ ـ تاريخ النسخ د ـ الشرح
المتوسط على الكافية هـ ـ شرح الاستراباذى
على الكافية

الاعراب

تقديري — لفظي

بالحركات — بالحروف — بالحركات — بالحروف

تام — غير تام — تام — غير تام — تام — غير تام — تام — غير تام

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٤٧٢٥ ف ١٩٩٥/لا
العنوان: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب
المؤلف: حسن بن محمد بن شرفشاه
تاريخ النسخ: ٨٦٤ هـ
اسم الناسخ: ابراهيم بن عبد الله بن عباد
عدد الأوراق: ١٨٧ ورقة
ملاحظات:

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده ومآله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو ولامع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مما ذكر على اكثر ما وجعلته برسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن تغرش بيلكا ملك الختني اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا في حل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبه الى مقاصده ومبانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والنصب والاشارات قوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقايل ان يقول ايضا يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قام وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قايم وهو مركب من شأنه ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه

Copyright © King Saud University

وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشي مفردا
ومعناه مركبا ولقايل ان يورد عليه النقض بمثل قايمة فان قايما فيها يدل على جزء
معنى قايمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الاخر وهو التانيث
فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قايمة على
معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في
اللفظ لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل
عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيه وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف
انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى
في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف
له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرها لا بد من ذكر البصرة او الكوفة
او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف
مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه فلا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير
مشروط فيها ذلك الا انه انما جي به للتوصل في جعل الجنس صفة للشي فلزم من ذلك
ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد

علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد منها اي من الاسم والفعل
والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد
منها عن غيرها فيكون جنسها وفصولها معلوما فيكون تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها
معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل
قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد اي اوضح قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد
وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد وخمسة عشر لان مثل
غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة
احد الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فايدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم
امر للمخاطب ومثل اكرم ومثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة مثلا ولهذا
قال تضمن ولم يقل تركب ولا يشكل بمثل قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد
لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم ابوه قوله ولا يتاتى
ذلك الا في اسمين اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم
نحو قام زيد وانما لم يكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف
لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب
من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من القسمين
من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي
الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد

نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام
يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم
مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب
من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند
والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه واما
في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع
مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل
على الزمان نحو رجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم وامس وما يدل على معنى مقترن
بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة
اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه
دال على السكوت المقترن بالاستقبال لان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه
اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي
ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا
يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا غدا او مضروب

امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض
بمضارب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو
بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع وللقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض
بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست
بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم
المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد
انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود
والاشارات والنصب ليست بكلمة وللقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد
الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض
حد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي
يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم
منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد

الاسم ما نعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف
وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد
بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد
من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي
اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا ضافة
بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم
بذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان ذكره
ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه الخ اعلم ان الخواص جمع
خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى
الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا
ان معرفة الاسم قد يكون بالحد وقد يكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان
الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها
انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها
اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد بمعنى ان كل ما صدق
عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا

اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل
اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضماير وغيرها
وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله
ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو
اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي واللفظي ثلثة الاول
دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف
لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على
الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية
للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل
الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر لان المراد
بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول
حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه والحرف [illegible]
والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا
تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل على الفعل لان التنوين
على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين
المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها
في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية لان التمكن لا معنى له في الفعل لان معناه كون الاسم

Copyright © King Saud University

لم يشبه الفعل فلم يصح وضعه فيه فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه
انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين معرفة
وبه التنوين نكرة وصهْ اي اسكت السكوت الان وصهٍ اي اسكت سكوتا ما وقتا ما
والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض
عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا وكذا فلما حذف
المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف اي لم يحذف
المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا عن المضاف اليه
واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي
في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل ولا يثنى لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين
الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية
فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل
لان الفعل مسند الى الشيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا
اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر
وانما لم يضف الفعل الى الشيء لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص واما للتخفيف ولا
يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما ابدا
والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل

التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه
لا يخلو من ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو مبني قوله المعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كا
لاعداد وساير الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما
قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه
والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب انما
يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء
فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني
الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقايل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدل التزاما
على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل لانه بحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في
قوله المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده

جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه
مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبنا لئلا يخرج من هذا التعريف غير المنصرف
لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو ايم
الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما
على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبنا فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى
المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب
الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تفسيركم مبني الاصل
فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلت لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه
للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها
للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشي مشابه لذلك الشي وهذا
الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه للشي مشابه لذلك الشي لجواز تغاير
المشابهتين لانا نقول لا تغاير هنا لانه يشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد
والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك في الافراد
والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها
للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب فهذا القدر كاف في ايجاب
البنا فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى المذكور
لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض المذكور

اصلا قوله وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم
المعرب وخاصيته ان يختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي ورايت فتى اصله فتيا
ومررت بفتى اصله بفتي قلبت اليا الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف اخره لانه لو كان الاختلاف
في غير الاخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم
تقول جاءني امرؤ وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل
الاعراب في اخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب
وانما قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الاخر لا لاختلاف العوامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف اخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد
واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه ساير النحاة
وهو الذي يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف الشي
بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو
اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم
به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشي بما هو اخفى
منه وانه غير جايز ويمكن ان يجاب عنه نصحا للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض

من تعريف المعرب ان يثبت له بهذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال
العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء
يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف اخره باختلاف العوامل
والنوع الاخر لا يختلف اخره باختلاف العوامل باستعمال العرب **قوله** والاعراب
ما اختلف اخره به اي الاعراب هو الذي به يحصل اختلاف اخر المعرب اي الاعراب
هو سبب اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام
الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء اعلم ان المراد بالسبب
ههنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقرب فلئلا يدخل فيه العوامل
والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير
التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب
على السبب التام لكان له وجدان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على
ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم
يكن موجب لاختلاف اخر الكلمة **قوله** ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف
في قوله ما اختلف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما كان
في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب اعراب الاسماء
ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد
فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي

اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة
يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب
رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر
احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم **قوله** فالرفع علم الفاعلية الخ انما قال
الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا
وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المشبهة بالفاعل كالمبتدا والخبر واسم كان وما
وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما
للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله الجر علم الاضافة
انه علم المضاف اليه **قوله** والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اي العامل ما به يحصل
المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب فالعامل شيء
والمقتضي للاعراب شيء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب
هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل
لان عامله ليس سببا للمقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم **قوله** فالمفرد المنصرف الخ اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام
وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف من الحروف فان كان
بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه
بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان

Copyright © King Saud University

يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك
الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت
انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان
الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء
الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال
الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف
لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما
لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا
لم يكن نصبه بالفتحة ولقايل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول
رفعه بالضمة واعرابه الضمة رفعا ولقايل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان
المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول
لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها
ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع
ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة المضافة

غير ياء المتكلم لذكر احكامها بعد قلنا فلا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام
غير المنصرف بعد فاذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء
الستة **قوله** جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة
ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر
السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره بالياء فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية
على الاصل **قوله** غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه
وجره بالفتحة لا يخفى تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان
اعرابه بالضمة والكسرة عند المص كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه
ليس بالفتحة لا لفظا ولا تقديرا والا لكان منفتحا لحقه الفتحة **قوله** اخوك
وابوك وحموك وهنوك الخ انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة
لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت
باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى
ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءني ابي ورايت
ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو مكبرة لانها لو كانت
مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل
اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا بغير الحركات

Copyright © King Saud University

بان يحصل نقل حركته الى ما قبله حالة الرفع نحو جائني ابوك اصله ابوك نقلت حركة
الواو الى البا بعد سلب حركته وبان يحصل قلبه حالة النصب نحو رايت اباك
اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان
يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حالة الجر نحو مررت بابيك
اصله بابوك نقلت حركة الواو الى البا بعد سلب حركة البا ثم قلبت الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
الخ اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وباليا
حالتي النصب والجر تقول جائني الزيدان كلاهما واثنان ورايت الزيدين
كليهما واثنين ومررت بالزيدين كليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى
مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو
جائني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا
واثنان لانهما ليسا داخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف ويا
ونون مكسورة فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله** جمع المذكر السالم و
اولو وعشرون الخ اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها
حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر باليا تقول جائني الزيدون واولو
مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي
مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواته بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع

المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة
وظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشر
قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشر والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك
لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد
لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد
معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب
المثنى والمجموع جار على خلاف الاصل من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف
والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع
فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب
بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع
مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية
والجمع يصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان
الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس
في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة وذو الاعراب ستة ثلثة المثني وثلثة
المجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر
باليا لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك اذا قلت رايت

زيد اكرم لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي بلا اعراب فوزع هذه الحروف على المثنى
والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حالة الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى
نحو ضربا ويضربان واعراب المجموع حالة الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع
للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى فكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في
الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من
حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر
من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد
منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع
للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة المجموع فالنون
حالة الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة
لان هذه الحروف عينه نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كعصا الي اخره اعلم ان
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب
لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى نحو
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر فيه الاعراب لفظا لكون الالف

في اخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما في حالة التنكير
فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم المضاف الي ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا فيما
لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء وهي تمنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون
هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب
المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب
وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في حالتي الرفع
والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري
في الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة
وهي اسماء في اخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول
جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة
على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة
وهي التنكير بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب قاضيا
لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الي ياء المتكلم فان اعرابه تقديري
رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء

Copyright © King Saud University

وسبقت احدهما الاخري بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا تخفيفا و
ابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من
الواجب ان يكون باليا وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في
اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكر من قبل بقوله
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الخ شامل
للفظي والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف
اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام
العلتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل
خلافا فقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد
عشر وهي التسع المذكور وشبه الف التانيث كارطي ومراعاة الاصل في نحو احمر
بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريب اي هو اقرب ما ذكره غيره او يكون المراد
به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة
على انها حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زائدة اذ لا عامل هنا
ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر مبتدا وهو النون لان الجملة وهي
قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها
نكرة والنون معرفة باللام لان الحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليه ذكر

بقية

بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشي
فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم
تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الي لغتهم ولغة
غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهته لالفي التانيث
وح لم يقل انه فرع لشي وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة
وح يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكان الاسم اصل
والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر تلك
العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله نحو عمر واحمر الخ فعمر غير منصرف
للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب
للتانيث المعنوي والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمع المكرر ومعدي
كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية
قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسر ولا التنوين
التنكير اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات
كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما انها غير منصرفة حال التسمية وانما
لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب

Copyright © King Saud University

لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل
في ساير المواضع لكونه معربا حال الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف
من التنوينات سوى تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا
التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه
شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه
مشابه للفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما ان في كل اسم غير منصرف علتان كل واحد
منها فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة
الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة
لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قوله ويجوز
صرفه للضرورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة
الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا مثاله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه
لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم
عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع
والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو صحراء وانبياء وانما ذكره هنا لانه قال
من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج هنا الى بيان

العلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه
جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم
يمتنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع
سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون
مع الصفة كذلك والثانية الف التانيث وانما قام الف التانيث مقام العلتين
لان التانيث بمنزلة علة ولزوم التانيث لان الكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة
اخرى فكان فيه علتين قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية الخ اي العدل
خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر
تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس غير منع
الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد
وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس غير
منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى
العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء
ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة
لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله
اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس

Copyright © King Saud University

الي عشاء ومعشر بل يقال ام لا فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية

واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع

لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وهنا اخر ليس

مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل

اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعا تانيث

اجمع وجمعاء فعلاء على صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالي او فعلاوات

كما يجمع صحراء على صحاري وصحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي او جمعاوات

فلما قيل جمع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعي او جمعاوات

قوله او تقديرا اي العدل التقديري انما ذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه ما

يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية

فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك

انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم تجب الضرورة

تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهه ان فعال مبني عند اهل الحجاز

واما عند بني تميم فان لم يكن في اخره راء فهو معرب غير منصرف فان كان في اخره راء

نحو حضار ووبار فمبني وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان

لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر

العدل فيما في اخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم

الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف

ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قارئها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين

عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل الخ

اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضر غلبة

الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط

الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت

بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والوصف فلو كان الوصف العارض

مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف

العارض مانعا من الصرف لا يقال ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف في

اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء

التي في اربعة ليست للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل

ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية

وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وارقم

صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء

فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء

بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير

الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنها غير منصرفة فلم تضر

Copyright © King Saud University

غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى الخ اعلم ان في
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف
لتوهم الحدث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل
من التخيل فيمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن
ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب
الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف
ولذا قال وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية الخ اى شرط التأنيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما
لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما و
التانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قاعدة في قولنا مررت بامراة
قاعدة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث
بقوله بالتاء احترازا عن التأنيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست
بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع
الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح
في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي من
غير العلمية ولذلك صرف ارنب مع تحقق التأنيث المعنوي ووزن

الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره زيادة الخ اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون
زائدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا والعجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور
الثلثة باسرها جميعها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية
الخفة فخفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب
واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لا
نتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث
والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين
مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلثة احرف وسقر
وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو
تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط
وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج
اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع
ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الوسط تقديرا
الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور
شرط تحتم التاثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه ان يمنع مثل
شاة وذات مذكرا وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال

Copyright © King Saud University

بكليته ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هي التاء المتمحض للتانيث
والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانه بدل عن شيء واصل شاة شاهة فهي
ليست للتانيث قوله فان سمي به مذكرا الخ اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة
احرف لم يكن فيه تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى
فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن
قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع
قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير
يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان
بالتاء في تصغير عقرب فاذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكرا انصرف لانتفاء
شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نساء ثلث ان
اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان
كراع غير منصرف مع انه اسم الخيل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل
كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث
في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اي
شرط المعرفة في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم و
المضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فاسوى العلمية

غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير
المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى
احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فلا وجه
ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع
من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التاكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف
احد الامرين وهما تعريف العلمية واما تعريف التاكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة
نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه
في منع صرف بعض التاكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ التاكيد
اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله
والعجمة شرطها ان تكون علمية الخ اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما
ان يكون علما في العجم لانه لو لم تكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف
او الاضافة والتنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع
الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم
والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه
لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية
خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك
فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على

Copyright © King Saud University

ثلثة احرف وتستر وابرهيم اذا سمي بها امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول

الشرطين معا قوله الجمع شرطه الخ اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون

صيغته على صيغة منتهي الجموع بغير هاء والمراد بمنتهي الجموع ان يكون على صيغة

غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير

لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان

يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده

حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف

اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه

المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية

وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع

فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد

بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال بغير هاء ويا النسبة لكان

اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهي الجموع بغير هاء مع انه منصرف

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهي الجموع في قوله هو صيغة منتهي الجموع

بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهي الجموع بغير

ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل

صياقلة وليس هي على صيغة منتهي الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو

اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة

واذا كان كذلك فغير زائد منصرف لانتفاء شرط

الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن

سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة

منتهي الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان

يقال لانسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية

وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان

قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن

لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانت فيه فيمنع الصرف

وان لم يعتبر فيه الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث

لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لانسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر

علم للجنس نحو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد و

اذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه

ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا

لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول ح يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون

جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر الخ

وهذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف

Copyright © King Saud University

اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجواب اذا لم يعرف وجهان احدهما
انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي و
كانت الالفاظ التي هي على زنته في العربي غير منصرف فمنع صرفه ايضا والوجه
الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقدير الحفظ قاعدتهم اعلم
ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول
وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لها في مواضعها واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا
الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه
قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاضي اعلم ان مثل جوار مثل قاضي رفعا وجرا
من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاضي ومررت
بقاضي بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف
الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا
الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلاثة احرف
اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس هنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلاثة احرف
فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه
لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء متدرج بعد الراء والذي

يدل على ذلك انك تقول جاءتني جواري بكسر الراء فلولا ان الياء متدرج بعد الراء
لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا كانت الياء متدرجة
للاعراب كانت مقدرة فمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما حكما لفظيا
فان قيل فهذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عن
الياء او عن حركة الياء لان اصل هولاء جوار جواري استثقلت الضمة على
الياء فحذفت فصار هولاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد
في نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو
اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن
حركة الياء فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض و
عند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول
رايت جواري لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له
وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه العلمية الخ اي شرط التركيب
المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم
يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي
هو ان لا يكون باسناد ولان لا يكون باضافة وانما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فلا يجري

Copyright © King Saud University

ان لا يجعل المنصرف غير منصرف وانا وجب ان لا يكون باسنا دلانه لو كان
باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذري حبا
واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا لحرف
من الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا
جعل علما في المذهب الارجح فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا و
اختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز
عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما
واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لانه مركب
من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كانا في اسم الخ واعلم ان الالف والنون
انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التأنيث في امتناع
دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم
فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التأنيث لانه لو لم يكن
علما لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان و
ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف
انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث

وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه
لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء
التأنيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى
ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط
بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن الخ اي ومن اجل انه اختلف في شرط
منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران
وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمان
لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود
فعلى صرف رحمان لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى
من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود
فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء
الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق قوله وزن
الفعل شرطه ان يختص الخ اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى
العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي بهما رجل و
كما نفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة
كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التأنيث ليتأكد مشابهته الفعل

Copyright King Saud University

واوزانه افعل وتفعل ونفعل ويفعل وافعل امر اللمخاطب ولا تفعل نهي له ونحوه
فان يسمى رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله
لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين
عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المستعمل الى الكلمة في
زيادة حرف من حروفها واصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس
زايد اراد وابه انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا
بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زايد ولا
يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما
واعلم انه يشكل باسود واسم للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب بعضهم بان قبوله
التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء
اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل ورح لا ينتقض الاشكال
بنرجس علما ولا باسود واسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن
اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف
احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما في اول الفعل
غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه
لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء

الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول ناقة يعملة
يعمل وهذه ناقة يعملة ثم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء
وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الخ اي كل غير
منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف
لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط في تاثير
تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة و
ليست بشرطي وزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع
علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من
حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي
او المعرفة او العجمة والتركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط
فيها وان كان في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت
الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعها مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف
بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل
لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل
وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط العدل ووزن الفعل
لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن
الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان اي العدل

Copyright © King Saud University

ودوزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر وذكر السوال
ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان تكون كلمة
فيها العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه
علمية مؤثرة فاذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان
اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما في السوال
المذكور نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر رح لان العلمية في الكلمة المفروضة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نم ان العلمية ليست بمؤثرة رح والا لزم الترجيح من
غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون
الثالث مع تساويها في السببية ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك
لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك
ولا شي من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير
المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شي منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا
نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان
فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية فيه
ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق
قوله كل ما فيه علمية اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به
يكون فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان

منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتأنيث قوله وخالف سيبويه الاخفش في
مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي
ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
لم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه
اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك
ان احمر اذا كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والصفة من التضاد
واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة اصلية مع سبب اخر نحو سكران
ولهذا قال في مثل احمر ولم يقل في احمر وباب ثلث مستثني من هذا الحكم لانه
اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية قوله ولا يلزمه باب
حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في مثل احمر لكانت
معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان
حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان يقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد
العلمية في مثل احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان

Copyright © King Saud University

الاصلية لو اعتبرت في حاتم علمان م اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع
الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جايز وليس كذلك في احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية حين منع
التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين كقول الشاعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر ❊ يا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ❊
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة
من جهة جمعه على الحوص واعلم ان نزلة وكل ما فيه علمية مؤثرة فاذا نكر صرف
انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام او
الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع غير المنصرف اذا اضيف
او دخله اللام انجر بالكسر ان كان اعرابه لفظيا ولكنهم اختلفوا في ان دخول
الكسر عليه من حيثية انه منصرف اولا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف
مطلقا لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة خرج
من مشابهته الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا
لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين
وجودا
وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي
العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء وسكران صفة علما بالعلتين فان
لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابرهيم واحمد وهذا اقرب الى الحق

من الحد بين الاوليين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع
ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم
تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتداء محذوف
اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو
للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع
فمنه الفاعل اي من المرفوع الفاعل انما ابتداء بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما
اسند اليه الفعل الخ وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر
والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل
فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع
بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه اليه
ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر
واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول
لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه
اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولك زيد قام
مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل

مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه
عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضُرب زيد فان زيد اسند الفعل اليه وقدم
عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قائما بالمفعول
بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه
الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل
به حقيقة نحو قرب زيد اي الحائط ومات زيد ولم يقم زيد والفاعل عنده انما
يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم
ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد
بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب ولقائل ان يقول لا يخ المراد
بالفعل في قولنا ما اسند اليه الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر
واياما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي
غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا
حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي
وهو الحدث المقترن باحد الازمنة الثلثة او شبهه اعني الحدث فقط
والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح لا يشكل الحد وفيه نظر لانه ينتقض الحد

ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما
عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه ان المراد
بالمسند اليه هو المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل
ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء المعمولة لقربه بالفعل اكثر
من قرب ساير الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير
الاشيا وكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشيا قوله فلذلك جاز ضرب
غلامه زيد الخ اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول
جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه
متقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز
ولهذا جاز ان يقول ظنها الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان
يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود
الى زيد وزيد موخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب
وزيدا مفعول ضرب والفاعل متقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم
اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني واكرمت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن
فيه مع وجود المحذور بعينه في الموضعين قلنا الفرق بينهما هو وجوب وجود
الفاعل وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل

Copyright © King Saud University

ودي منقوض ههنا بجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم الثاني
ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل أخذ والثاني بمنزلة
المفعول في مثل أخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت ساجد الدرهم
وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايدا
قوله واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب
موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول
دفعا للالتباس واما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة
لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان
موسى آكل والكمثرى مأكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى
سعدى فلم يحصل الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض
انه متصل فهذا خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول
المتصل لكراهتهم ان تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما
قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني
الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز
تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل
على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل
بعد الا وجب تقدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا الا انه لو اخر انقلب
المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب
المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا تقدم عليه مع الا فلم يلزم
في انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا
زيد لا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول يعني ضرب
احدا احد الا عمرا زيدا ولا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر
فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان القول بما ضرب
الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع
ان يكون فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني وهو ان يجوز لا مع تعدد
المستثنى ونمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون
فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل
مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا
فالعلة التي ذكرنا في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول الخ
اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير

تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدًا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما ستعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة فيه هنا وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز

كقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكيه يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس الصحيح والقياس ان تجمع المطيحة على مطاوح وشله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لتوله تعالى يسبح له لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكورة بالغدو والاصال رجال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد من المشركين استجارك وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتداء وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم

Copyright © King Saud University

تنازع الفعلين

تمام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية
في قولك نعم لا الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا للسوال قوله
واذا تنازع الفعلان الخ اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدها
سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب
ومكرم زيدا يعني ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا
التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك
الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد
وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا
له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تع يستفتونك قل الله
يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية
والاخر المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني
المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت زيدا والثاني ان يقتضي
الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب
زيد واشار الى هذين الضربين بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء
ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين
بعد قوله فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية وقد يكون تنازع الفعلين
في الفاعلية والمفعولية متعاكسين يعني ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول

او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زائدا
غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما
قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت
زيدا من هذا الباب فانه ليس من هذا الباب لان الفعل الثاني تاكيد للاول
والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في معناهما حتى لا ينتقض
بمثل ضربت وضربني زيد وانا قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل
والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور والبصريون يختارون
اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال
الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد
من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها

وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربت واكرم الا انا او انت
وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واهان وضرب واهانك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما

Copyright © King Saud University

معمول الاخر واضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع
او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو ضربني واكرمني ونحو
ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد
ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع
تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت
واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب
الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد
الفعل اليه وبعده بعد من غير ورود عامل اخر عليه ولتعين زيد في المثال
الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر
قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الخ اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو
راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل واما ان يقتضي المفعول وان
كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني
واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا

للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف
الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف
والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني
واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت
زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء
اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي
النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء
ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني الرفع
او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء
والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثله لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذي يبطل قول الفراء
قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب فان جرى اقتضى الرفع واستشعرت
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول
اي لما اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول

Copyright © King Saud University

حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذكر المفعول نحو ضربت واكرمني
زيد وانما لم يجز اضماره هنا لما فيه من الاضمار قبل الذكر وانما لم يرتكب في الفاعل
لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل لوجوب ذكره الفاعل دون
المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تعينه للضرورة ولم يرتكب
في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذكر المفعول اظهرت ذلك المفعول
فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار
مفعول حسبني وهو منطلق الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول
الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا
نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله فان اعملت الاول الى اخره اي
فان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين والفعل الثاني اما ان يقتضي
الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الثاني موافقا
للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم
مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول
اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع التباس المفعول
بما هو عمدة وجاز الحذف ايضا انما يمتنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه

مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني
واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف
فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما
تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين
لانه لولا الاظهار للزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لا ضمر
مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان
منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول
الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو
منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس
من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس
كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا
اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث
انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى

من اعمال الفعل الثاني بعد امرء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب
تنازعا في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف
شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال
الفعل الثاني لم يختر امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار
الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس
هذا البيت مما نحن فيه من تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك موقوف على معرفة مقدمتين احدهما
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت
منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف
على جواب لو هو حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون جواب لو واذا تقرر هاتان
المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم
منه اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون
منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه
لادنى معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم
جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل

من المال وان لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا
لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الخ اعلم انه لما
ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل
فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه نحو ضُرب
زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان
مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح
ما قبل اخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان
التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب
غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول
الحد المذكور التمييز قوله ولا يقع المفعول الثاني الخ اي لا يقع المفعول الثاني
من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب
علمت مسند الى المفعول الاول وانما كونهما مبتدا وخبرا في الاصل فلو
رفع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز و
كذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس

مفعول ما لم يسم فاعله

موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الي المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك
المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب
هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه
لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوي والخشبة او لا مع الواو نحو
استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه
لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني
لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز مع انهما
لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا
بمفعول قوله واذا وجد المفعول به الخ اي اذا وجد المفعول به ووجد
ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام
الفاعل لان مناسبة الفاعل اكثر بمفعول به نحو ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة
لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة او غيرها
ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد في الكلام

المفعول به فالجميع سواء اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
سواء في اقامته مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة
امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل
فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله و
الاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول
من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني
مقامه لان مناسبة المفعول الاول الفاعل اكثر من مناسبة المفعول
الثاني له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ
الي الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الي الفاعل واراد بباب اعطيت
كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما قوله
ومنها المبتدا والخبر اي من المرفوعات المبتدا والخبر قوله فالمبتدا
هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون المبتدا الا
اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي انك قائم وتسمع بالمعيدي خير من
ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي وقوله المجرد
عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا يكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت و
الثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء المجردة

عن العوامل اللفظية التي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء الغير
المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتداء لانه وان كان
مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله
او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام ليدخل فيه مثل
اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدا مع انه ليس مسندا اليه وزيد
فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتداء والخبر
تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع من
المبتداء وانه غير جائز
واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل
هل قائم زيد قوله رافعة لظاهر احترازا به عن الصفة الواقعة بعد
الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها
لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت مبتداء و
الزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند
الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر
لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب ان يقال
رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان واقائمان هما
ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم وتكرار الجواب عنه بان المراد

بالظاهر قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه
النقض بمثل اقائم انتم لان انتم اسم ظاهر في اللفظ ولقايل ان يقول ان
الحد يشكل بمثل اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء واقائم خبره وابوه
فاعلا لقائم واعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على
اختيارهم في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم
الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد
حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة
للظاهر مفردا واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد واقائم انت
جاز الامران اي جاز ان تكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها وح تكون
داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتداء وهي خبرا وح لم تكن داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال
مفردا لانه لو طابقت مثنى او جمعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احترز به
عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان

Copyright © King Saud University

خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المسند به احتراز به عن المبتداء الذي هو
المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع
نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل اقائم في اقائم انت لكونه مجردا مسندا
به مغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان
المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم
اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد الخ اي ومن
اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان
كان متاخرا عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها
يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر
واما معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد
يكون المبتداء نكرة واعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة لكن اذا كان الخبر عند المخبر والا لم يفده وكذا جاز ان
يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة

والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ست احدها تخصيصه بالوصف نحو قوله
تع ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتداء ومؤمن صفته وقوله من مشرك
خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة

والتصغير كالصفة نحو رجيل
قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصيصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على
رجل والمبتداء النكرة تخصصت ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت من استعمالهم
انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين و
الثالث تخصيصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير
منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليه
لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلو لا افادة العموم
لم يجز كلام يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم
نحو تمرة خير من كميرة ونحو عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصيصه
بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر
مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه
مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصص ما
بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل

Copyright © King Saud University

حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل
لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والكاس تخصصه بكون الخبر
ظرفا متقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص
المبتدا النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل
والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو سلام عليك
فسلام مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص
المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما تحذف افعال
المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان
النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على
الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر
بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال
واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد
المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق
قوله والخبر قد يكون جملة الخ اعلم ان خبر المبتداء مفرد نحو زيد قائم والمراد بالمفرد هنا
ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل
اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون
جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه

لانه يصح تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول
وما بمعنى مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها
اسما نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتداء وابوه مبتدا ثان وقائم خبره
والجملة اي المبتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما
فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء
وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء
وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهي الشرطية نحو زيد ان تكرمه
يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرها لان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت
مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله فلا
بد من عايد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء
او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال
من عايد ولم يقل من ضمير عايد ليحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم
لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقال فلا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض
بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ودليله عدم احتياج هذا الخبر

Copyright © King Saud University

الى العايد كونه بمنزلة المفرد ولكون المبتداء عبارة عنه في المعنى فصل وقد يحذف
اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتداء اذا وجدت قرينة دلت عليه نحو قولهم البر
الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل
الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جري ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين
من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن
مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة اعني منوان بدرهم
في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف
لوجود القرينة الدالة وهي انه لما جري ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان
منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في صورة الاولى
في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه
صفة منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتداء نكرة فصل وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار
و ح يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب
الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار
وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج
الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في

الدار

الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وفي
التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك
الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال
ابوه مرفوع بالظرف مجازا فصل واذا كان المبتداء مشتملا على ماله الخ اعلم ان
اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه قد عرض اشيا توجب
تقديمه على الخبر بعد ان كان جايزا التاخير عنه فمنها ان يكون مشتملا على ماله صدر
الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك
فمن مبتداء وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما
زيد الا نايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه الاشيا صدر الكلام ليعلم في اول الامر
ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير اما
قوله خالي لانت ومن عويف خاله ... نال السماء واكرم الاخوال انشاد
وقيل وخالي مبتداء وانت خبره الا انه ادخل اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر
ايضا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب
تقديم المبتداء هنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمتقدم هو الخبر
لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر
ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني
فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من ولما قلنا وجب تقديم المبتداء

ههنا لعين ما ذكرنا ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام وانما وجب
تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الاتري انه لو قيل قام زيد لم يعلم
انه فاعل ام مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب
تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال
قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة
الي اشياء تعرض فيوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان تضمن
الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره
وجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر
بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء
نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء ثان والجملة في
محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان
من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
هنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل
كلام وللقايل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة
وجوابه انا لا نم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الي انه مقدر بمفرد ولئن سلمنا
انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه

على المبتداء الجملة المركبة والجملة هنا غير المركبة بل هي كالمفرد ومنها ان يكون
تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع المبتداء نكرة نحو في الدار رجل وقد
مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء اي يكون في المبتداء ضمير يعود
الي متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها
يعود الي التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا
غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر هنا على
المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر
لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير
في المبتداء وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن
النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق
المجرور فلم يقع الاشكال ح ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك
قايم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء وعندي تقدم عليه
وهو خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب
تقديم الخبر هنا على المبتداء لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة
لانه لو اخر عندي وكتب انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي
ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتداء جاز ان يكون

Copyright © King Saud University

اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم وكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار
عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد فهو مبتدا والبواقي اخبار له قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
الخ اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول
الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث انه مبهم اذ كونه سببا للخبر ومن
حيث الابهام ومن حيث انه ذكر بعده ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك
اذا كان المبتدا موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او في الدار
فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما
اشترط ان يكون صلته او صفته فعلا ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى
عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط
ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب
للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل على الشرط سوى انّ نحو ان الذي يأتيني له درهم
ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط
قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل
مانعان بالاتفاق اي ليت ولعل مانعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرها
اذا كان اسمها موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا

يقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة
بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب
لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب
لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ
الابتداء كابواب كان وعلمت واعطيت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق
قوله والحق بعضهم انّ بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع
دخول الفاء على الخبر ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزها والاخفش جوزها
وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزها والاخفش منعه وتحقيقه المانع انه كما لم يجز دخول
انّ على الشرط لم يجز دخول انّ على ما يشبهه ووجه المجوز ان انّ لم تغير معنى الكلمة
بل توكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول انّ فكذلك يجوز بعد دخول انّ وكل
واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم
يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس
بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء
على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول انّ دل
على جواز دخوله على الموصول اولى لانه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء
على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف

Copyright © King Saud University

بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما ح يكون في قوله
وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة اي
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي
هو الهلال وكقولك فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره
فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف
خبر المبتدأ جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا
السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحو تدل عليه اذا التي للمفاجأة
يجوز حذفه ويجوز اثباته فاما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة
تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى
وانما لم يذكر الشرط الاول هنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدأ والخبر وقد
وجب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي
لولا زيد موجود فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه هنا
لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدأ
بعد لولا قد يكون خاصا وح لم تدل لولا عليه كقول الشافعي رحمه الله فلولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني

والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده
الحال او افعل التفضيل مضاف الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان
منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضربي
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا
قائما وضربي زيدا قائمين وانما لم يقل مضاف بل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي
زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه
مبتدأ وهو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدأ
محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب
بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم
يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال
الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل كما
تحذف متعلقات الظرف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو
قائما الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول الشرطين
لان قائما يدل على اذا كان واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه
العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما

Copyright © King Saud University

حيل وجون خطيبا بالغدا او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قايما يكون
اخطب بمعنى الزمان على التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى
المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث
بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل
رجل وضيعته وكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل
رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان
او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو
العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر
وهو ضيعته التزم في موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وهنا
وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد مبتدا مقسم به مثل لعمرك
لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا خبره محذوف لعمرك قسمي وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم انه قسم وان غير الخبر
وهو جواب القسم التزم متاخرا علم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا جوازا
كقولك نعم لجواب من قال ازيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند الخ
اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبيل لانه
مخالف لخبر المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقدم خبر المبتدا عليه وعدم
جواز تقدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث دخول ان وعدم

دخول ان في خبره وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي كل واحد من هذه
الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما
ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه
وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان وفيه
نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد
دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او شبهه واللام للعهد اعلم ان
هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرنا قوله وامره كامر خبر المبتدا
اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة
يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا
فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في شي واحد وهو ان خبر
المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف
عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فح يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تع ان لدينا انكالا
وكقوله تع ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا
كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو في زمان
او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله
خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل ان لمشابهتها بان اما لاجل ان

Copyright © King Saud University

إن للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على إن حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير
واما لاجل أن إنّ لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران
من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند
شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله
بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل
ظريف فالظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم
يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف
كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي بنو تميم لا يثبتون خبر لا
هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قيل لا رجل افضل منك
نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا
اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن
ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا
رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي
العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم
لانهما يدخلان الاسم والفعل فكل ما يدخل على القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان

اسم ما ولا المشبهتين بليس

٣٦

وبه ورد القرآن كقوله تع ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما
بليس من حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى
المبتداء والخبر ودخول الباء على خبرها كما ان ليس كذلك واذا شابهها ليس من
الوجه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل
للمبتداء واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولها خرج
ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة
لا لليس اقل من مشابهة ما ليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي والدخول
على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء
في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا [illegible] في لا شاذا اي عمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس
لي براح قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب
وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
من حيث اللفظ وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عن لفظ هو
مذكر لفظا قوله فيه المفعول المطلق انما ابتداء بالمفعول المطلق دون
ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو

المنصوبات

المفعول المطلق

Copyright © King Saud University

الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا لا لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله اسم احترازبه عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم كنحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقايل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظة ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وكذا فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق لكن لا نم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معتبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا

عبر عنه بالفعل فلا قوله فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منها فعل المتكلم لكنه لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل وتجد وقعيد والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لالة الشي باسم ذلك الشي في الاول وفي الثاني تسمية للشي باسم شبيهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي لا يقال يشكل الحد باكرامي في قولنا اكرمت زيدا الاكرامي عمرا فانه يصدق على اكرامي المذكور الحد المذكور مع انه

Copyright © King Saud University

ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا
نم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نم انه لا يكون
مفعولا مطلقا نعم لا يكون ههنا كذلك لمقارنته حرف الجر اياه واخراجه عن معناه
لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد
اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا فان كان زائدا على مدلول الفعل فان
كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم
وهيئة اما ان تدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان تدل عليه بالصفة
نحو ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف
اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد
نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي
المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لا تتنفاء التثنية والجمع الكثير
وانتفاء الكثير لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز
تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع بكثرة الافراد والانواع
لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع
المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع نوعان حصل الموجب للتثنية

واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات
قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ
الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه
نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اي وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل
الوجوب اما الاول فهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر
خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته
واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي
اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسا لامكان ان
تذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول
فانه لا يمكن ان تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه
مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الخ
اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب
الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول
ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدرها مع اللام نحو حمدا له وشكرا
له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو

جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ووجوبه ...

وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي وجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه
المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا اي موضع الخبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع
منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي
بعد غيره نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله مثبت بعد معنى نفي واذا لم يكن بعد
نفي لان تقديره ما انت الا تسير فقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع مثبتا
بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل
على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي
لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع مثبتا بعد
بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري
الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس
من هذا القبيل او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر
عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا اذ تقديره
زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا
ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا

فسير المثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وليس الخبر عن انت وكذلك
قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا او ما انت تسير الا سير
البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبر المبتدا
على ضربين احدهما فعل المبتداء كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبه
به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل
على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت وقوله زيد سيرا سيرا فسيرا
سيرا وقع مكررا موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا
الخ اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا
قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله
تفصيلا احتراز عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا
نحو فشدوا الوثاق فيقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور
وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة
بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد ضربا فيه
سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفر التقريب او سفر
البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل
الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا
وفداء تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله تعالى

Copyright © King Saud University

فشدوا الوثاق ومضمونه شد الوثاق واشتد المزاد الفداء اي الاسترقاق
او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع
للتشبيه علاجا الخ اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله
للتشبيه احتراز به عما ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز به عما وقع
للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس
من هذا القبيل كقولك له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا
يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج ما يحتاج
حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه
كالعلم والظن وقوله بعد جملة احتراز به عما ان يقع بعد مفرد فانه
ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه
احتراز عما ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو
مررت فاذا الدخول صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عما ان يقع للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكنه لا يشتمل على صاحب الاسم نحو مررت
فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها

على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق و
مثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو
صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت
بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ
صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله و
منها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك
المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عما ان يقع مضمون مفرد
كقولك ضربت ضربا وقوله لا يحتمل لها غيره احتراز به عما ان يكون لها احتمال
غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم
اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك
الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه
لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله
ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عما ان يقع مضمون مفرد

فصوت حمار

لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف

Copyright © King Saud University

نحو ضربت ضربا قوله لما يحتمل غيره احترازا عن ان لا يكون لها احتمال غيره
كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون زيد قايم
ولزيد قايم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا
وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا
لان مضمون الجملة اسناد القيام الي زيد والحق ليس عبارة عنه
ومنها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا
لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقايل ان يقول مسافر قد
في قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة فهي اما ان تحتمل غيره او لا تحتمل
فان احتملته اشكل ضابطة القسم الثاني فان لم تحتمله اشكل
ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا
لمضمون الجملة لا يحتمل لها غيره والقسم الثاني ما وقع لمضمون الجملة لها تحتمل
غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره لا يقال
مسافرة في المثال المذكور تاكيدا لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابا
عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا
ضربته ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة
ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لا ختصاص كل واحد منهما
لخصوصيته وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وتانيثهما تاكيد لنفسه

وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر
الفعل تقديره البت اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا
للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر
الي الكثرة بل بالنظر الي المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين
قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه
لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل تدل
على الزمان والمكان بالالتزام ولقايل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل على
الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل
على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف
تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا تدل على الزمان والمكان
الا بالالتزام ولقايل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق
به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل
موقوف على تعقل الشيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام
وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان

Copyright © King Saud University

لان الفعل اقوى في العمل نحو زيدا ضربت وانا قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيد لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا وان زيدا لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب

قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف الخ اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا قوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعوا خرج

مثل اطلب اقبال زيد قوله لفظا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعوا لفظا لان اصل يا زيد ادعوا زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على الانشا والتخفيف قوله تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف فانه نايب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قام مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به الخ اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا اذا كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا مثل يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لانه لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هؤلاء ويا هذا لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هؤلاء ويا هذا كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك

Copyright © King Saud University

من حيث الافراد والتعريف والخطاب و وقوعه موقعه وانما بني على الحركة
فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو
بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف اليا اكتفاء بالكسرة
عن اليا مثل يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف
الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة
انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب
لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه مركب لاقترانه
مع حرف الجر ويفتح لالحاق الفها فلا لام اي ويفتح المنادى المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف
تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء
للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى
المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف الندا وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا
جبلا والنكرة غير المعينة نحو يا رجلا لغير المعين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة
لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف
من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وبعدهما متمم ومخصص لها فكانه عدم

مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع
الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال
يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى
وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع
المنادى المبني المفردة من التاكيد الخ اي توابع المنادى المبني اذا كانت
مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على
محله قوله المبني احتراز به عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف
فان تابعه لا يرفع قوله المفردة احتراز به عن التوابع المضافة فان التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان
مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيه
الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان و
المعطوف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع
دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك
مثال التاكيد يا تميم اجمعين واجمعون ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل
ومثال عطف البيان نحو يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول
يا عليه نحو يا زيد والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير
والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا على محله

فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاني هو لاء الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادي المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادي المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم تجز يا هو لاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هو لاء الكرام لان المنادي في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادي في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلت انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك في المنادي هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادي المفرد المعرفة لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به

قوله . والخليل في المعطوف يختار الرفع الخ اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادي ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون تابعا لمحله **قوله** و ابو العباس ان كان كالحسن الخ اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي تجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حين يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء فيه يكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادي ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا لمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقايل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان لجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى تنبيها على انه منادي ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان يصحح مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا اسد من اجلك يا التي تيمت قلبي ويدل

Copyright © King Saud University

عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من
تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما لم ينزع اللام
عند النزوم مانع حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو
العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما
بان النضر ونحوه علم وليس الالف واللام للمعنى في النضر بخلاف الرجل
فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب
كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا
النقل مخالف لما ذكرنا ولا بعض المحل لغته **قوله** والمضافة تنصب اي عطف
على قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم تجز
فيها الا النصب لان المنادي اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع
المنادي اذا كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب
لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية
ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة
يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى
لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكنه وقع منادى ممتنع
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل والمعطوف

غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادي المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على
المنادي المبني او المعرب سواء كان مفردا او مضافا فان حكمها مثل حكم
المنادي المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم تجز فيهما
الا البناء وان كانا مضافين لم تجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادي
مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادي مضاف يا عبد الله
اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادي مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد
واخاك وتقول في العطف والمنادي مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك
وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادي المستقل اما في البدل فلانه بتكرير
العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر
لان حرف العطف قايم مقام حرف النداء **قوله** والعلم الموصوف بابن مضافا
الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادي المبني العلم اذا وصف بابن والابن
مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادي الضم والفتح لكن الفتح هو
المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم و
الابن يكون صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله ويختار واما
اختيار الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار
بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادى

Copyright © King Saud University

كما يفتح اخر الاسم الاول مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة ام بعد لا في المنادي
والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او غير علمين او الاول علما والثاني غير
علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا فان
كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام
الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما
نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ لان لفظ
الابن لا شركة فيه لان الشركة انما يقع في المسميات دون الاسامي قوله
واذا نودي المعرف باللام الخ اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف
نحو الرجل مثلا توصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا
هذا الرجل ويا ايهذا الرجل اعلم ان ... اي يا ايهذا الرجل هو ها في يا ايها
الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا اي ذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة
في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم فيه اللام لا الى مبهم ولا نه
يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الاخر وانما احتيج
الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة
واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا
لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف
النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ قوله والتزموا
رفع الرجل الخ اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادي المبهم مع انه صفة
مفردة للمنادي المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني
ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا
ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب والوجوب
كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال يا ايها
الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير
اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى
ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذو المال على ان تجعله بدلا منه اي
كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذلك الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان
جعلت ذا المال تابعا للعاقل لم يجز الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او
صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعا لاي في يا ايها الرجل الظريف
جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم
انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان
قصد نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا قوله وقالوا
يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها
الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقال انما يقال يا الله ولا

Copyright © King Saud University

يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف واما لعدم الاذن
الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى قوله وكذلك في مثل يا تيم تيم
عدي الى اخره اي وكذلك في المنادي اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر نحو
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب
في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادي مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك
نصب الثاني ظاهر لانه اما منادي حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول
واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي
المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف لدلالة الثاني عليه وانما
قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حركة لكونه مضافا على
ما ذكرنا قوله والمضاف الى ياء المتكلم الخ اي المنادي المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بتحريك الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة
الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا
اي ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلامية ويا غلامييه ويا غلاميه
ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي الخ يعني
اذا كان المنادي المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في الاسماء

المضافة الي ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت وامت بكسر التاء
لقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون
التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن
الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل
والمبدل عنه وهو غير جايز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الخ
اي اذا كان المنادي ابنا مضافا الى الام او العم المضافين الى ياء المتكلم
يجوز فيه ما جاز في المنادي المضاف الي ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه اخر
وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا
مع انه لم يجز في المنادي المضاف الي ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه نقل
من المنادي المضاف الي ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم
جواز ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف
غير الابن نحو يا غلام امي ويا غلام عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم
نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا
غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب
دون غيرهما قوله وترخيم المنادي جايز اي ترخيم المنادي جايز في سعة

Copyright © King Saud University

الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله لم يدع

ديار ميّة اذ ميّ تساعفنا ● ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ● اي اذ ميّة قوله

وهو حذف في اخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة قوله

وشرطه ان لا يكون اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم

لرخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان

المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر

المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان

المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا

يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما

زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما

اذا حذف منه شيء واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف

في نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان

يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه

الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث

الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان

سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون

علما لئلا يلتبس بما لا تانيث فيه ولا يقال في ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيبا

اولى لحصول الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس

واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في

العلم حملا على المعنى قوله فان كان في اخره زائدتان في حكم الواحد الخ اعلم

ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان

وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ان

يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم زائدتان زيدتا معا في حكم

الزائد الواحد وذلك كزيادة الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف

والنون المزيدتان نحو سكران ومروان وياء النسبة نحو كوفي وبصري

او علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدين فانه تحذف حرفان لكونهما

بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا

عن بيدين ودمين وكذلك تحذف له حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف

صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين

فانه تحذف له حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم ووجوب الترخيم في

اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائد

اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن ان يكون

على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا تحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف

في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تكثرت

Copyright © King Saud University

منه بعد ما عرفته اي يا بليس فحذف السين وبقي يا بليـ والمراد بالمد حرف
زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم في منصور
وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف
لانه ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائد بل بدلا عن ياء
متحرك في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستقيل ومستقال اعلم انه لو قال
او قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مرمي فانه
يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان الاسماء على وزن فعلاء
عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله
اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصر ما في اخره زايدتان و
على الثاني ما في اخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وخمسة
عشر فانه حذف الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في كونه قائما مقام
فيحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له قوله وان كان غير
ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان
او الاسم الاخير يحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف
حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله وهو في حكم الثابت
الخ اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثر

وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى
فلان المراد منه ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان
المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة
والسكون فيقال يا حار وما ثم ويا كرو قوله وقد يجعل اسما براسه الخ
اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم
لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على
الضم ويقال يا ثمي لان يا ثمو لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما
براسه كان في اخره واو وقبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل
جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان
بعد جعل الباقي اسما براسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو
وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لا ثبات في كلامهم
منع القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط
في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع
عليه بيا او وا فصيغة النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب
المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه و
لكن المندوب اخص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء

Copyright © King Saud University

حكم المنادي اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي وكان
ان المنادي اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا
كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا اسما مشابها
للمضاف وكذلك حكم التوابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى
مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادي في الاعراب والبناء لانه لما
اجري مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب والبناء
قوله ولك زيادة الالف في اخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه
في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب
اذا كان مضافا او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت
قلت واغلاميه الخ اي فان خفت اللبس بزيادة الالف لم تزد الالف
بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له كغلام مخاطبة فتقول في
غلام مخاطبة يا غلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الالف وقيل يا
غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف
وهي الكسرة وكغلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت باخره الالف وقلت
واغلامكاه لالتبس بغلام المخاطب فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة
للجمع فقلت واغلامكموه قوله وكذا الهاء اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف
او الياء او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب

فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف يزيد لبيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه انما لم يندب النكرة لان
المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة
عظيمة ومن ان المطلوب لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا
فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بير زمزماه فانما جاز لانه في قوة
قولك واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد
المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط
حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز
ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل لا يندب الا العلم قوله
وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع
الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل
الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلا
لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول ان لم يكن
هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب
الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي امر جي به
للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق

Copyright © King Saud University

علامة التدبيه بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن
المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة قوله ويجوز حذف حرف
النداء الخ اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشيا وهي العلم
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل
كذا اي يا عبد الله وأيّ نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما
جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثير استعمال ندائه
فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن
المضاف وأيّ فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي ولم
يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال
اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل
وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم
يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل
ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل الخ
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرى في قولهم اطرق كرى مع انهم حذفوا
حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه ان

انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم انه في اطرق كرى شذوذين احدهما
حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى
الخ اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز
حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع
الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا
بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر قوله وهو كل اسم بعده فعل
او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه الخ قوله كل اسم لانه لا بد وان يكون
اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من
هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه
فان ازيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول
شبه الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا
ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه
لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا
ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق
ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط
عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا ما يشبهه عليه من حيث

اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف
الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل
فيما قبله واحترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحتراز من قاصر
وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز
نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على
صاحبه او الهمزة او حرف النفي وهنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه
او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان
زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه نصبه لكن مناسبه
وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور
الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا تقدير الثاني جاوزت زيدا
وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته
وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه
ملازمته وملابسته له والحاصل انه اذا امكن تقدير الفعل المفسر قدر
وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر

لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور ما اضمر
عامله جبرا كان لان زيدا في قولنا زيدا اكنت اياه يصدق عليه الحد المذكور
فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به
مع ان جبرا كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان
يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول مع انه قسم من اقسامه
لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في
قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل
الخ ولم يذكره على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى
الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار
الرفع بالابتداء اي اضمر اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
اي عند عدم قرينة النصب التي تكون النصب معها مساويا
للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان الرفع والنصب جايزان
فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضي للحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب
المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع
غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار

Copyright © King Saud University

لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير
الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب
لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع بعدها الا نادرا فالرفع
اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع
والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع
وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار
نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا
عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل
الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل
الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا
للمبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا المفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمه
لانه لو اريد عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة
وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف
الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اي ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد
وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على
جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول

اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف
النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته
فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير
النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع
بعد الهمزة لما تذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن
اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا
الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا
ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما
كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية
واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في
معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل للشرط وانما قيد
اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي
الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه
والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي
خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان

Copyright © King Saud University

الصدق والكذب وانما جاز على تأويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد **قوله** وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة ولا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقناه كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء والمراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته

اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه **قوله** ويجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما مر وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب **قوله** وليس مثل ازيد ذهب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما به منه اي وليس قولك ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا

Copyright © King Saud University

ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب
ذهب بدا أذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم ح على الابتداء
والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شي فعلوه في الزبر اي وكذلك
قوله وكل شي فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان
تقديره فعلوا كل شي في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو
في الزبر اما صفة لشي او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانه ما فعلوا كل شي مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني
كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيا فالرفع لازم فكل شي مبتدا وفعلوه في الزبر
اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشي والجار والمجرور
في محل الرفع بانه خبر المبتداء تقديره كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما اية جلدة اعلم ان ظاهر
هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب
لكن القراءة السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وقوله تع فاجلدوا
خبر المبتداء وانما دخل الفاء على خبر المبتداء لان الالف واللام في الزانية
والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل

ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز
دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتداء على تاويل مقول فيه اجلدوا
كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله
وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره
محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فحذف
جمله وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم
يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل
بل لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد
غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة
لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه قرينة النصب المختار
وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الخ اعلم ان الباب الرابع
من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير و
التحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر هو قوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب
وقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا
لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما
بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق

Copyright © King Saud University

لكنه لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر
المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر
قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق
تحذيرا تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول
مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له
لعدم الفرصة بلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك
والاسد اي اتق نفسك ان تعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف
اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف
اي اتق نفسك ان يتعرض للحذف والحذف ان تعرض لنفسك والحذف هو
ضرب الارنب بالعصا ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك
من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز
حذف من وساير حروف الجر عن ان وانّ لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا
يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او
بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني

كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع
التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت
زيدا درهما وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا الا اذا سمعوا
فحذفوا حرف الجر للعلم لتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف كقوله تعالى و
اختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفته العرب
حرف الجر منه قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم
فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول لمثل
قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه
مثله لانه وان فعل فيه لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل هنا لفظا
او تقديرا قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان
هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط
نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو
كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة
واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي وظروف الزمان معينا كان او
مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر
فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا

Copyright © King Saud University

وظرف المكان ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير
في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير
في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل مثلا كضرب يدل على
الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين كالمسجد والدار والسوق ويدل
على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك
قبل كل ظرف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان
النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست الخ لما كان
ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير
المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى
اي وحمل على المكان المبهم عند ولدي وشبههما نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات
الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت خلف المسجد فانه يتناول
ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول
جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم
لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم
كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فا
الاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان ليس لهاسم تسميته به بسبب امر غير داخل

في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في
مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحايط والسقف وغيرها وكلها
داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم من الا
مكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب
الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال
بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح
وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة
غالب ولان نظيره وهو عبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان
فيكون دخلت كذلك قياسا لها عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اي وينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب
ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل
ايوم الجمعة صمت فيه ويوم الجمعة صمت او لا تعده وصمت يوم الجمعة
ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه
وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه ويتساوي الامران في نحو يوم
الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو
ان يوم الجمعة صمته يزد صمت وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول
له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول للغيظ

Copyright © King Saud University

نحو اعجبني التأديب وكرهت التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولا قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله
فعل مثاله ضربته تاديبا له فان التاديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور
وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي
فان المصدر مذكور ضمنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب
للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته
تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا
للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين **قوله** خلافا للزجاج فان التاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه
قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه
عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية **قوله** وشرط
نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة
غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه
مع الجر ولو لم يكن مقدرا لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له **قوله**
وانما يجوز حذفها الخ اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول
الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون

فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا
للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه
حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكنه على تقدير حذف المضاف
اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع
والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون
التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن
فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن
مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام غدا امس او لم يكن فعلا
لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامك اياي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام
الشرطين المذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث
كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى
الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول
هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام

ويعلم من قوله انا انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من
قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جايز لانه ح يشبه الحال والتميز
لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتميز ولقايل ان يقول ان اللام الاول
ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل
واثر للنفس وتنزاجيه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون
فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي فان الثاني متحقق هنا **قوله**
المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور بعد الواو احتراز عن
المذكور بعد الفا وغيرها نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز
بعد ما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمروا خواك او يكون معمول فعل لكنه
لا لمصاحبة نحو جاني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا
جاني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد من المصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة
وهنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا
او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه **قوله** فان كان الفعل لفظا الخ
اعلم ان العامل للمفعول معه لا تخ من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا

والمراد بالفعل لفظا الفعل واسماء الافعال والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى
الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخ من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز
العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو
جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف هنا لتاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز
العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه
هنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله
عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق
الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم
من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة
وهو ممنوع وجوابه الاخير ان المراد بيده في عامل المذكور بعد الواو التي
للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انا حد المفعول معه
ينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكر في المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يكفي هنا لانه انما حد كل واحد منها
بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انا جاز
فيه غير النصب بيانه هنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه هنا

Copyright © King Saud University

جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكنه يلزم ما ذكرته ومن ثم ترددنا في الكتاب
ان عمرا في قولك قام زيد وعمرو ومالزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز
اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون
مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف هنا لامتناع
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجي في بابه
وان كان الفعل لفظا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز
فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو مالزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للمفعول معه نحو مالك وزيدا
وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور
الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب
بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد
مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور
ومع حرف الاستفهام والاسم **قوله** الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
به الخ اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا وهيئة المفعول
به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو
لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات
كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت

٦٢

نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب يبين هيئة زيد
لا بالنظر الى كونه فاعلا ومفعولا به ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانه
لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال
لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا
يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه
لان ذي الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما
قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال تكون جملة والجملة لا تكون اسما **قوله**
لفظا او معنى اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل
معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول
معنى مثال الفاعل لفظا والمفعول لفظا ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل
ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد
وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قايما فان قايما
حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل
حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله
هذا زيد قايما فقايما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او
اشير اليه قايما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى وتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا .

Copyright © King Saud University

ولقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس
بذي الحال والالزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد
هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه
او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم واذا كان كذلك كان
ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير
الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق
ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم العايد اليه وانما اطلق
ذا الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في
المعنى **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل
نحو ضربت زيدا قايما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل و
المصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى فعل وهو الذي
استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظرف والتمني و
والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما **قوله** وشرطها ان يكون
نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها
معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي

اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط **قوله** وارسلها العراك ومررت به وحده
ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال
ان يكون نكرة والعراك في قوله ارسلها العراك حال مع كونه معرفة و
كذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل على
عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل ان العراك معمول
عن حال محذوف وتقديره ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد
وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية
للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها
معتركة ومررت به منفردا **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال
اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني
راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا
عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب **قوله** ولا يتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
فلا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه
على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار
والمجرور في محل الرفع بانه خبره واكل يوم منصوب على الظرفية والعامل

فيه معنى الفعل وهو كذ وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي
لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به في غيرها وانما احتاج الى ذكر
جواز جواز تقدم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال
والظرف لدلالتها الحال على الزمان كالظرف وكونهما فضلة في الكلام
مع اختلافهما في هذا الحكم و يعلم منه جواز تقدم الحال على العامل الفعل
او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل
فبان دخل عليه ان او ما المصدريتان واما شبهه فبان كان مصدرا
او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة
لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة
في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم
على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لباب الاول وهو العطف كما في
المفعول معه **قوله** ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على
صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند
لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يتبع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال في
الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** و
كلما دل على هيئة الخ اي كلما دل على هيئة وصفه جاز وقوعه حالا سواء

كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب
منه حال كونه رطبا فالرطب والبسر حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين
على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف
فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار
العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه
في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز
قولهم فيه تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم
التفضيل بالاتفاق **قوله** ويكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية
كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة كما ان الاخبار عن
الشي بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق
او الكذب لان الحال خبر فيجب ان تكون محتملة للصدق او الكذب ولابد
ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو **قوله**
فالاسمية بالواو الخ اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية و
الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير
نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو و
الضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف

لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما
نحو كلمته فوه الى في فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في
اسم الفاعل نحو جاني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير
وحده وهو مستتر في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي
او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاني زيد وما يركب وجاني
زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاني زيد وما تطلع الشمس وقد
طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بضمير وحده نحو جاني ما يركب وجاني زيد قد
ركب وجاني زيد ما ركب **قوله** ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب
الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاني زيد قد ركب ومثال المقدرة
قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت
لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه
اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى
قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق ويجوز حذف
حذف العامل اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشيا

ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا **قوله** ويجب
في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا تنفك
ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك
عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف
عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح
بالعامل الذي هو اثبته واحقه او ثبت وحق فحذف عامله ولم يستعمل فيه
الحال حال عن المفعول او عن الفاعل **قوله** وشرطها ان يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون
لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها
واجب الحذف لكنه يجب حذفه **قوله** التمييز ما يرفع الابهام الخ اعلم ان التمييز
هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله
ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله
المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا
جارية فان الجارية يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين
لان العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة
الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة
نحو الحال كقولنا جاني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة زيد

لا عن الذات لان زيدا الابهام فيه حج بل في صفته الجي وقوله مذكورة
او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بضمات الاسما
المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التميز
نكرة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا الخ اي التميز الذي يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة هو التميز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما
يرفع الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا
مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب
اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تميز الاعداد في باب
العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة
سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو قفيزان برا واما
محمل لها نحو على التمرة مثلها زبدا **قوله** فيفرد ان كان جنسا اي يفرد التميز حال
التثنية والجمع ان كان التميز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل
والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا
ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع
لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التميز
ما قصد لعدم دلالته عليها ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين
وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتميز جمعا فيقال عندي

تنطاعوا اثوابا وعندي بيت كتبا **قوله** ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية الخ
اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين او نون التثنية جازت
اضافة ذلك الاسم الى ذلك التميز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت
ورطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة وان لم
يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء
اما شبيه بنون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما
لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز
لان هذه النون في نفس الكلمة وما هو في نفس الكلمة لا يحذف للاضافة
ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف
الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذا لم يضف مثل عشرين
واضافته الى التميز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته
الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان والصواب
ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه
لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه
وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبدا لانه مضاف مرة فامتنع مرة اخرى
قوله ومن غير مقدار عطف على مقدار اي التميز الذي يرفع الابهام

Copyright © King Saud University

عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار
ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او
او فضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه
اشار المصنف بقوله والخفض اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما
او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره
فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات
اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى
ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فتذكر
تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة
وضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابه بالجملة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله او في اضافة عطف
على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه
والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك

والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف **قوله** ثم ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه الخ اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع
الى ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من
والد زيد او نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة
زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا
فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا ما فهمته من شرح المصنف هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان
يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من امتناع
صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا
الشرح وان حمل على مقتضى النص يشكل بمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة
لا يخلو الكلام هنا عن تعسف **قوله** فيطابق فيهما اي يطابق التمييز في الصور
اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اي ان
قصد مفردا افرد التمييز وان قصد مثنى ثني التمييز وان قصد جمع جمع

Copyright © King Saud University

في الصورتين فنقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق
ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا وابا وأما وطاب زيد اباء اذا اردت ابا
واجدادا له قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة فانك اذا
اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث
هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ ان كان المراد
مثنى وجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب
بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب
علوم كثيرة وللقايل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون
جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيها ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من
الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد الا
ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع
فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم
مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز
لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم

مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع
المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد
الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع
الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من
جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا
يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التميز ما قصد
من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد
قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض و
المشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق
الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة
ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها
بالحقايق قوله وان كان صفة اي وان كان التميز صفة كان التميز عين
ما انتصب عنه ويطابق لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا
طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك لله دره فارسا
ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة احتمل تلك الصفة
ان يكون حالا لا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد منه
دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا انهم منه اذا

Copyright © King Saud University

كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره
فارسا وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة
الدر الى الضمير لا عن نفس له وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل
اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم
التمييز اي ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير
فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يمكن ان يعمل
فيه موخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل
على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل
قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب
عرق زيد الا انه عدل عنه اي قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد
عرقا التاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فمحمول عليه اطرادا
للباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل
اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما
مر قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق

تطيب

تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع الخ اي المستثنى على ضربين احدهما
مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا
او احدى اخواتها عما فيه تعدد ولو حكما لفظا كجاءني الرجال الا زيدا
فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا كجاءني
القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع
لافراد كثيرة لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه
نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه
ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ كجاءني القوم الا زيدا او عن
متعدد مقدر كما ضربت الا زيدا ويكون معناه ان المستثنى هو المخرج
لفظا عن متعدد كجاءني القوم الا زيدا والمخرج تقديرا كجاءني
زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة
نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج بالبدل
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم
القوم ان دخلوا الدار وبالجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها
فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا
وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج
اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا

نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار من المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم
لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الخ اي والمستثنى منصوب
اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب
وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتداء بالصورة
الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد
الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا
نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة
لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا
لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي
الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما يجب النصب
هنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء
البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا
جاءني القوم الا زيدا نحو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم الا
زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا
امتنع الاستثناء وهنا لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام موجب لانه لو كان
في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد رفعه
على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب

المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا
آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب قال احمد مستثنى مقدم
على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى
منه وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه
لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل
منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله
او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم
الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد
الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع
بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كونه بدل الغلط
كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم المغايرة في الصفة هنا ولانه لا يجوز
الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر هنا وانما قال في الاكثر لجواز
البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب
عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلازم المكان
فهو اعم من الانسان واليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض

من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا
وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا
بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به وانما
قال في الاكثر لانها حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس
من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا
وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية
لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما
مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما
خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب
المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعدهما خبرهما وجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم قوله ويجوز النصب
ويختار البدل الخ اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى
منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا
نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل
والنصب على الاستثناء ولكن البدل اولى من النصب لان البدل لا

تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام
غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب
النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا
لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال يجوز
النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل
من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل
الخ اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة
المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان
اقتضى العامل المقدم الفاعل يرفعه بعد الا بان يكون فاعلا له
نحو ما جاءني الا زيد فان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا فان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا
له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان
يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى
منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه ح يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز
ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما

Copyright © King Saud University

لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل النفي
افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع الخ اي واذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لكان من متعذرا بعد
الا لانه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ
احد تعين ابداله عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة
لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك
ما زيد شيئا الا شيء والشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه
لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا
لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن
بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيء بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه
جائز نصبا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك

لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية في
في قوله لا عاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر
او الى الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الخ
اي ومن اجل ان عمل ما ولا لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي
جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي يعمل ليس لاجلها مع بطلان
النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما
قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ اي والمستثنى مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين وضمه وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني
القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد
غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور ايضا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان
حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين و
فعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه
مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا في عدا وخلا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب
الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا
كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا هنا لم يجز الا النصب تقول جاءني

Copyright © King Saud University

القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب كذلك هنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان
المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب
والبدل فكذلك هنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب
الذي يقتضيه العامل تقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما
ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير
صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه
صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه
نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها يحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون
صفة الا انها يحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى
فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيد وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة
لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق
والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر

الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير
المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد
وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان
الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان
المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة
فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة
وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد
الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة مستثنى
عنهم الله لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة
غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل
لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور
غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء
لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد با
الرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان
يجاب عن الاول بان الدراهم محصور في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب

Copyright © King Saud University

الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة
ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا المحصور لذاته كالعدد و
عن الثالث بانا لا ندعي ان كل منفرد جاز الاستثنا عنه في بعض الصور
وهو المنفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطه يتعذر الاستثنا
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد جاها
على غير الصفة وهو لذا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله و
ضعف في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشي لم يجب تناوله لما
بعدها لم يتوجه عليه شي من هذه الايرادات قوله وضعف في غيرها اي
وضعف جعل الا الصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثنا
كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدان
فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير
محصور قوله واعراب سوا وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم
ان مذهب سيبويه ان اعراب سواي وسواء النصب على الظرف فقط
مثلا اذا قلت جاني القوم سوا زيد فكانك قلت جاني القوم مكان
زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراهما
مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان
سوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي

وما قصدت منها لها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه
قوله خبر كان واخواتها الخ اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول
كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان و
اخواتها وخبر لا ولما قال بعد دخول كان او احدى خرج خبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبر لا مثاله كان زيد قايما فقايم هو المسند بعد
دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها
حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سوا كانت تلك الجملة
اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد
على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم تقول كان زيد قايما وكان
زيد ابوه قايم وكان زيد قام ابوه وكان قايما زيد قوله ويتقدم معرفة
اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما
في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان
معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال
ويتقدم معرفة او مساويا لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك
افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب
ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب

Copyright © King Saud University

ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل
كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله اي
وقد يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير فقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه
في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف
وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني
وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف
لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع
الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف
كان مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع
الثاني يكون المحذوف مبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت
ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا
للاول في جزئيه والاخيران المتوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه
فقط قوله وجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

اي وجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت
منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما تحذف حرف الجر من ان وان في
كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير
المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل حينئذ فصار ان انت منطلقا فزيد
ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم
قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت
وانما وجب حذف كان هنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع
العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها هو
المسند اليه الخ اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان
او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان واخواتها
ولاسم ما ولا وغيرهما ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه
المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه و
مثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا وقد
يجي استثناء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى قوله المنصوب
بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي لنفي
بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه

Copyright © King Saud University

ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او
ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال ويجوز ان يكون واحد اخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها **قوله**
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ ولاسم كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين
بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا
او مشبها به هذه شرايط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فقوله على
يلي الضمير العايد الى المسند اليه وها في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه
حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه
لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم
نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا
او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعدها ومن حيث ان ما بعدهما
متمم ومخصص لما قبلهما **قوله** فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان
كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف
وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح

نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان
الفتح في الاجزاء اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا
رجل في الدار مبني على جواب سوال سايل محقق او مقدر سال فقال
هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل ليكون الجواب
مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب
فحذف من فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا
بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة **قوله**
وان كان معرفة الخ اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة
وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان
لا لا يعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا يعمل الا فيها واما التكرير
فلانه مبني على جواب سوال سايل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب
التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين
لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير تقول لا في الدار رجل ولا
امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير
فلانه مبني على سوال سايل سال وقال ارجل في الدار ام امراة فوجب
التكرير في الجواب للمطابقة **قوله** ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول

Copyright © King Saud University

هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حولَ ولا قوةَ الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حولَ ولا قوةً الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول

وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوال وهو ارجل في الدار ام امراة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا او خبره محذوف وهو بالله ولا يعني ليس شاذ لاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الخ اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا للاستفهام نحو الا رجلَ في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماءَ اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس لا خبرا ان للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول للاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول مفرد الخ اي ونعت المبني مع لا على الفتح

Copyright © King Saud University

اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب المنادى قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشيا شيا واحدا واما ان لا يكون مفردا نحو لا رجل حسن الوجه وانما تعين الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فيما بعده اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى

المحل جايز الخ اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام في حمل على اللفظ من قال فلا اب وابن مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا ابا له ولا غلامي له جايز الخ اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى له حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان جواز لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه وذلك لان الاضافة هنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الخ اي قولنا لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي له في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا ابا له لا اباه ح لا بالاخر وهو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو غير جايز قوله ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك

Copyright © King Saud University

قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها
لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولها اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول
ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وغيرها
فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز
اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل
ليس لدخولها على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله
واذا زيدت ان مع ما الى آخره هذا اشارة الى اشياء يبطل عمل ما ولا
احدها ان اذا زيدت بعدما فانه يبطل عملها لضعف عملها بالفصل
بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا واشار المص اليه بقوله فاذا زيدت ان
مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما تبطل عملها
ح لانها انما يعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل
عمله واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم
خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف
قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف
عطف موجب وهو بل ولكن يبطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا
على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتداء في الاصل نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد

قوله

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرورات
ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب
اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان
المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كما المضاف
اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تأويل المفرد
واذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم
ينسب اليه شيء كخبر المبتداء مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به
عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل
حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف
الجر تقديرا غلام زيد وخاتم فضة وقوله احتراز به عن الظرف نحو صمت
يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف
الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم
منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف اسما الخ اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور
بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه او ما
يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى [illegible] تنوينه او ما

Copyright © King Saud University

يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحد تدري
انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي
زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام
المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف
الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين
كنوني التثنية والجمع وهي معنوية ولفظية اي الاضافة على
ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام
زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان
مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل
هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان
اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول معنوية لان المضاف ليس بصفة
وان مثل قولك هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه
ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولك هذا ضارب زيد
امس اضافة معنوية لان زيدا ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا
كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل هنا ان يرفع
المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد به ان المضاف

كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة وهي اما بمعنى اللام
الخ اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن
جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان
كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه
كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة وان كان المضاف اليه ظرف
المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم
وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال
الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب
اليوم مثال الاضافة بمعنى في وتفيد تعريفا الخ اي الاضافة المعنوية
ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف
لانه عينته واوضحته غاية الا ايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو
مثل وغير وشبه وغير ذلك الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه
او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون واذا كانت الى
النكرة افادت التخصيص للمضاف نحو غلام رجل او امراة وشرطها
تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان منه

Copyright © King Saud University

فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان
اضيف الى النكرة لم يفد و يعلم منه انه لا تضاف العلم الا بعد تنكيره
نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه
وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما
على التعريف واعلم ان تجريده عن حرف النداء ليس بشرط في منع الاضافة
وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو
مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا
التعريف **قوله** وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على
ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف
التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس والاستعمال
الفصيح ولان استعمال الفصيح ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار **قوله** و
اللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد
وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافته
مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه

٨٣

وهي في تقدير الانفصال اي المجرور بها لفظا منصوب في المعنى كما في المثال
الاول او مرفوع كما في المثال الثاني **قوله** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
وهو حذف التنوين او ما قام مقام التنوين ولا تفيد تعريفا و
تخصيصا لانها في تقدير الانفصال **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل
حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه
الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة
لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في باب التوابع ولاجل
ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة
لمعرفة وجاز الضاربا زيد اي جاز الضاربا زيد والضاربو
زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب
زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان
الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل و
الضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق
ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف و
تحقق الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل

والضاربك يجي عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة
وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو
بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا
الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه
لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد و
الحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب
سخلتها فجوازها من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه و
ضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل
حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته
التخفيف فاجاب عن ذلك بان يقال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته
له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف
ولقايل ان يقول فما التخفيف في اضافة الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة
فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة
الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه
منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور

اعرف ان المعطوف ليس حكمه حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه

منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه لغتين لغة ومن مختارها
الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب من حمل الفراء الضارب زيد على الضارب
الرجل لان المضاف غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يكن
حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف
باللام حتى جاز الضارب ذي المال قوله والضاربك والضاربه
وشبههما وجههما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل
وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع
التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله
والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك
لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد
على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلا يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم
من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير
منصوب متصل به على انه معمول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو
الحمل على ضاربك ولا يضاف موصوف الى صفته اي لا يضاف
موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب

Copyright © King Saud University

فلو كانت الصفة مضافا اليها لكانت مجرورة فلم يجب منا بعها للموصوف
في الاعراب ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها
لان الصفة يجب ان يكون متأخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف
كانت متقدمة عليه هذا خلف ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته
منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متأول اي لما دل
الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تأويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله ان تقدير هذه الاشياء مسجد
الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع
وهكذا القول بالبواقي و ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انه قولكم لا يضاف صفة
الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان
جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق

واجاب

واجاب عنه بان قولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول لانه لما دل
الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تأويل هذه الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتأويلها ان هذه الاضافة بمعنى من لبيس الجرد
صفة للقطيفة والاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا
قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة
مقام الموصوف واستغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس
في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي
جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا
لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة
واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه اي لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص
الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان
وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل
مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المرادفان نحو الليث والاسد
والمتساويان نحو الانسان والناطق بخلاف كل الدراهم اي
ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الا
المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء

والثاني أخص من الأول فيكون إضافة العام إلى الخاص فلم يكن ما كان فيه يختص
المضاف بالمضاف إليه فيفيد وقولهم سعيد كرز ونحوه متناول لهذا
جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال سعيد كرز اسمان متماثلان في العموم
والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد وأضيف أحدهما إلى الآخر وأنتم قلتم لا يجوز
إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر وأجاب عنه بأنه متأول لأنه لما دل الدليل
على أنه لا يجوز وجب تأويله لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله أن المراد
بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف إليه الاسم واللفظ فإذا قلت
جاءني سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن
التأويل بالعكس لامتناع الحكم على اللفظ ولم يضف اللقب إلى
الاسم فلم يقل كرز سعيد لأن اللقب أوضح من الاسم وإضافة الاسم إلى
اللقب أولى من العكس وإذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم
المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق
اسم في آخره واو أو ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فإذا أضيف كسر ما قبل الياء
لأجل الياء وياء الإضافة إما مفتوحة على الأصل أو ساكنة لأجل التخفيف
فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها فإن كان آخره الخ
اعلم أن الاسم إما أن يكون صحيحاً أو ملحقاً به أو لا يكون صحيحاً ولا ملحقاً
به وقد مر حكم الأولين وإن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به فلا بد أن يكون

في آخره ألف أو ياء أو واو فإن كان آخره ألفاً ثبتت الألف حالة الإضافة إلى
الياء نحو عصاي ورحاي وعلاماي لكن هذيل تقلب الألف ياء إذا كان
لغير التثنية فتقول في عصي وسعي هذا عصيّ وسعيّ لأن أصل هذا الألف إما الواو
وإما الياء فإن كان الواو ترد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء
في الياء وإن كان الياء تدغم الياء في الياء وإن كانت الألف ألف
التثنية لم يقلبها هذيل ياء لأنه لا أصل لهذا الألف من الياء أو الواو
فترد إليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وإن كان آخره ياء أدغمت الياء
في الياء فيقال في الرامي والغازي رامي وغازي وإن كانت الياء محذوفة
للتنوين ردت الياء وأدغمت في ياء الإضافة وكذلك التثنية والجمع حالتي
النصب والجر فيقال في قاض وغاز وقاضي وغازي وإن كان آخره واواً
قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في مسلمو مسلمي لأنه لما حذفت النون لأجل الإضافة
اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون الأخرى فقلبت الواو
ياء لما ثبت من قاعدتهم وأدغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل
الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن إلا في جمع سلامة المذكر حال الرفع
وأما الأسماء الستة فأتى وأي هذا إشارة لكيفية لحوق ياء الإضافة
بهذه الأسماء فيقال في أخ وأب أخي وأبي كما يقال في يد ودم يدي ودمي

Copyright © King Saud University

ومعناه ان لام الفعل يحذف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما
يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام
الفعل في اخ واب فيقال فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في اليا
متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار قدرا جلك ذو المجاز لا اري
واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الي ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين
جمع الاب والذي يدل علي ان الاب يجمع علي ابين وان كان شاذا قول
الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا ونقول حمي
وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من
غير رد لام الفعل ويقال في فم في الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الي
ياء المتكلم فيقال وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني
ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المعني والوجه الاول
اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الفرق وهي
مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء
تخفيفا فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت
حينئذ لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء
الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقي الاسم المعرب علي حرف واحد
وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الي

ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين منهم المص لكنه لم يبق
علي حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفه
وهو التقاء الساكنين لانه حينئذ اذا حذف الهاء عند الاضافة
الي ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء
لاجل الياء واذا قطعت الخ اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة
كان اعرابها بالحركات فيقال هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت
اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء
فيها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل علي الواو المحذوفة واما كسر الفاء
فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانما عوضت الواو ياء فكانه
اذا عوض ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما وجاء حم مثل يد الخ
اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرنا احدها انه مثل يد مطلقا اي في حال
الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت
بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك
ومن اللغة مثل اللغة الاولي في حال الافراد وليست مثلها حال
الاضافة واللغة الثانية انه مثل خب مطلقا اي حكمه حكم المهموز
حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حماء ومررت

Copyright © King Saud University

بجم ونقول في الاضافة هذا حمُك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة
الثانية ان حمٌ مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمؤ ورايت حمؤا ومررت
بحمؤ وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة
ان حمٌ مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت
حما ومررت بحما ونقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك
فهذه اللغات الثلثة الاخير مخالفة اللغة الاولى حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة
الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة
فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن ونقول هذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد
وغيرها حال الاضافة وذو لا يضاف الى مضمر الخ اي ذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل
اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل مال صفة لرجل فيقال جاءني
رجل ذو مال فوجب مراعات وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ
نحو صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس
فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر التوابع كل ثان

باعراب سابقه اي التابع كل ثان لا اول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه
من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر لا
والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت
فلما قال باعراب سابقه خرج عنه خبر كان وان وما ولا لان اعراب
اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر
المبتدا والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت

لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني
فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاء في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما
باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتي
اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من
جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل
من جهات اقتضائه ان يصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا
يشكل بمثل بك انت مررت ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب
سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان
انت وان كان ضمير مرفوعا هو في محل الجر بانه تاكيد له النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه مطلق فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل

Copyright © King Saud University

والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال
يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها
لا يدل على معنى في متبوعه لكن قد يتوهم انه قد يدخل فيه مثل ضربت زيدا
قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو زيد والحال فلما قال
مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع دل على معنى في
متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال
تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقايل
ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه والجواب
ان المراد بالنعت هنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة
نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى لتقديره في الآية لو كا
فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعدها لكونه حرفا
اعرب ما بعدها اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا وفايدته تخصيص في الشرح اي اقسام النعت منها انه تفيد
التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه تفيد التوضيح
وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء
نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم

الجاهل

الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون
للتأكيد وذلك اذا لم تدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة
فان الواحدة لم تدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة
وانما قال في الثلثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال
الاولين ولا فصل بين ان يكون مشتقا الخ اعلم ان بعض النحاة اشترط
في النعت ان يكون مشتقا والمص اشار الى انه ليس بواجب ان يكون
النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذو مال وذات
مال كما يقال جاءني رجل علوي وتميمي وجاءني رجل ذو مال وامرأة ذات
مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على
معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض الاستعمالات نحو اي رجل في قولنا مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى
في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع
نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل
فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع
آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان
هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة

اخرى نحو هذا زيد ويوصف النكرة بالجملة الخبرية اى ويوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب
وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه و
مررت برجل في الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية
لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة
كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة
لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف
والتنكير ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة
للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة اى في المثال المذكور الاربع
انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل
حتى يقال عنده او معه او غير ذلك ويوصف بحال الموصوف
الخ اى ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم
ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن
وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه
وهو من حيث المعنى والحقيقة فالاول يتبعه الخ اى النعت
الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع
والنصب والجر وعبر عن هذه الثلث بقوله في الاعراب والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة
الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى
فيلزم بالضرورة موافقتها لديها والثاني يتبعه في الخمسة الاول
الخ اى الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في
الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعل
صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشياء
مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر
الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب
افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب
تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز
اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجي في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلاماهما ومررت
بامراة قائم ابوها وسيجي البحث وانما ونزل حسن الخ اى ونزل ان
كل الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسنوا ان يقال قام رجل قاعد غلمانه

Copyright © King Saud University

لان قاعدون مثل يتعددون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يتعددون
فلانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف
ان يقال رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يتعددون لفظا
والمضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف به اما الاول فلان بعض
المضمرات وهو انا ونحن ونحوه الوضوح فلم يحتج الى الوضوح فحمل الباقي عليه
لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص
عدم وصفه لغيره من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف للايضاح والتخصيص
فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزية غير الاصل على الاصل
واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التنكير
والتعريف لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة
ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث
الخارج الا ترى ان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم
منه من حيث المفهوم لان مفهومه شي له ضحك وشي له ضحك اعم من ان يكون
حيوانا او غيره ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن اجل ان
الموصوف اخص من الصفة او مساو ولهذا لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف
الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف

الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان
ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف
بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحب هذا حملا
على الصفة وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء
الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف
الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام
ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم
وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره ان
المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد
بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات
ولا اسماء الاشارة للمكان لان هنا وهناو ثمة لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف بعض
الموصولات واي لا يلتزم وصفه بذي اللام لجواز وصف اي
بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود العلة
المذكورة في هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف
اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف بذي

اللام   ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم
اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات والجنس
وتعيين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض
لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة وكاغذا و
ثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت
بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل   العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه اي ضم فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله
مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف
البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتي بها للغير من المتبوع وقوله
مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن
متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد وشاهده
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد   واذا
عطف الخ اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل
ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا
متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فلم يحكم عطف الاسم عليه
الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانا تالي المرفوع

لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف بلا تاكيد بالمنفصل نحو
ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانا قال المتصل لانه لو كان
منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا
تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيدا او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا   واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد
الجار نحو مررت بك وبزيد لامتناع عطف الاسم على الضمير المجرور الذي
صار كالجزء من الجار واما قوله تع تساءلون به والارحام في بعض القراءة
غير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب
فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان
البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل
ذلك لان مراد الشاعر هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانا ذكر
الايام هنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم
قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك البيت   والمعطوف في حكم
المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع
ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر

Copyright © King Saud University

المبتداء اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم
انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد
والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام
اللام وامتناع دخول رب على المعارف ومن ثم لم يجز في ما زيد الخ
اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز وامتناع
والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قايما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب
لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف
وهو ذاهبا لكون عمرو فاعلا له فيرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو
مبتداء وذاهب خبره متقدما والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب
على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان
خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقدم الخبر على الاسم وهو
ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه وانما جاز الذي يطير فيغضب الخ هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم بما ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو
صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي
وجوابه انا لا نم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع

ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا اذ معناه
الذي يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب والذي يوكد ما قلنا
امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جي به للسببية لا للعطف المحض واذا عطف على عاملين مختلفين
الخ اي اذا عطف شيان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف
المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عنده
الاعلم و مصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف
على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه
الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وحجة
سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين
وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء
معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيهما ما
وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فالنار
الاولى عطف على امرء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف
على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المص في جوازالعطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف

Copyright © King Saud University

عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما
على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال
على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين
لرفع وهم من توهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا
يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني
تاكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر
امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما
قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران
امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة
الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل
الشك في انه اي زيد من الزيود فلما قال الطويل علم انه اي زيد هو فلما قال
او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان
لم يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور
لا يتناول اجمع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول ولو قال

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ويتبع يقرر امره في النسبة
او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعه
شيء نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم فان ضرب الثاني
تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثاني
في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه هنا هو التاكيد المعنوي
قلنا لانه ذكره والا لم يحتج تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي
ولا مخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة
اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة شيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع
اخر الى شيء غير المتبوع كما في اضافات اجمع فانها تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع
لفظي ومعنوي اي التاكيد على صنفين لفظي ومعنوي والتوكيد اللفظي ان
يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد
وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرنا
وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك
انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس
بلفظي قلت فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق

Copyright © King Saud University

فالاولى ان يقول اللفظي بتكرير اللفظ الاول او اتيان بمرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل
والمعنوي بالفاظ مخصوصة اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي
النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع فا
الاولان يعمان الخ اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف
بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما
وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو
الاكثر والهندات انفسهن والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو
كلاهما للمثنى تقول جاء الرجلان كلاهما للمذكر وجاءت المراتان كلتاهما للمؤنث
قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام
فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة لامتناع
صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما
لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل
جاء الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا يحتاج الى تاكيده
بكلاهما كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلت لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز
اطلاق المثنى على الواحد مجازا ان كان الواحد مباشر الفعل والاخر داله عليه
فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورتي الاختصام والمجيء

وان

وان احتمل غير ذلك الا انه يتاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع
صدوره عن الواحد ويتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء من الواحد فلم
يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل
الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما يحتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا
اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب
عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان
كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على
الجمع في كلامهم والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلثة وهو كل واجمع
الخ يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف
الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية
كلها وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه
تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءني النسوة كلهن جمع
كتع بتع بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي
اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد

اي الواو والنون في اجمعون عوض عن الالف ...

Copyright © King Saud University

كلّه فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشتري فان لم يكن للشيء اجزاء حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانها للشمول ولا شمول فيما لا اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانها للشمول ولا فايدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له اصلا ولما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه وا ذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين الخ اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر المرفوع المنفصل اولا التبس النفس والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل التبس تاكيد بالفاعل فحمل عليه باقي مسائل التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك

قاعد وانا قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل هنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا واكتع واخواته اتباع لاجمع الخ اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان العربي الاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع لكونها بمنزلة بسن وليطان في نحو حسن بسن وشيطان ليطان ولا يتقدم الخ اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع لها خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع واخوته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرير الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم البدل تابع مقصود الخ اي البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة

Copyright © King Saud University

بالنسبة الى المتبوع قوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان العطف
بالحرف وان كان تابعا مقصودا بالنسبة الى المتبوع لكن المتبوع كذلك
مقصود بالنسبة   وهو بدل الكل الخ هذا قسمة للبدل الى اقسامه
وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه
ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت
حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس
بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط
يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس
فهذه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال
الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار

ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له رجل
علم له رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد
رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة
زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له   واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون   منحطا من كل الوجوه فاوجب الوصف
لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان
مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة
اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيد اخوك
زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر عن المضمر زيد ضربته
اياه ويد زيد ضربته قطعته اياها وجهل الزيد كرهته اياه وحمار الزيد كرهتها
اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد زيد قطعت
زيدا اياها وجهل زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته
زيدا ويد زيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم ان المضمر الذي

Copyright © King Saud University

يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من
الكل لم يجز ابدال المظهر عن المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين
كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة
اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولها واحدا واما اذا كان البدل
غير بدل الكل من الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون
مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتني نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر
من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه
والابهام في الغايب كما في الظاهر كرضيته زيدا ورايته وغلامه
وحاصله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع
التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع
الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح
متبوعه وفصله من البدل لفظا في مثل اعلم ان الفرق بين عطف البيان
والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون

البدل

البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر في
باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو
نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل به هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا
لانتفاء المانع وانا قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق
جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام وجريت
على المضاف اليه اسما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين
البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء
تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير
ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق
المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه
للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف
البيان انما هو توضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك
زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان
له اخوة المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهته
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والحروف والامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه هذا الاثرين

Copyright © King Saud University

لانه لا اسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل
فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احدا الشرطين على سبيل منع الخلو فقط
وحكمه ان لا تختلف اخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف
اخره باختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل حكم المعرب
فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم نحو منذ وفتح نحو اين
وكسر نحو حيث وقف نحو من اعلم انه جاز ان يعود الضمير في القابه
الى المبني وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في
المبني القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة
لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الالفا
اعلم ان اضافة الالقاب الى الضمير العايد الى المبني اضافة لادنى ملابسة
وتقديره والقاب البناء في المبني وهي المضمرات الخ واسماء الاشارة الى
اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال
لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء
الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب المضمر ما وضع
لمتكلم او مخاطب الخ اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او
لغايب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا
نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان ذكر مشتقه كقوله تع اعدلوا هو اقرب

للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن
في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت
الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تع حتى توارت بالحجاب
وقوله تع ولابويه لكل واحد منها السدس وانما بنيت المضمرات لعدم
احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعنى الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع
لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا وهو متصل ومنفصل اي المضمر
اما متصل واما منفصل لانه اما يستقل بنفسه في التلفظ به او لا فالاول يسمى
المنفصل والثاني المتصل فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل
هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في
التلفظ وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما
منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه
الامور قوله فالاول لان متصل ومنفصل الخ اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع
الفصل بين الجار والمجرور فذلك خمسة انواع لانه لما ذكر اي فالضمير خمسة
انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون
المجموع خمسة الاول ضربت وضربت اي مثال النوع الاول من هذه
الخمسة هو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت

ضربتما ضربتم ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول
وأورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت
والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير
المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والثالث ضربني اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير
المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى ضربهن واني وانا الى انهن واورد
مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف الرابع اياي
الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل
اياي ايانا اياك الى اياهن الخامس غلامي ولي اي مثال النوع
الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي
لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال المجرور بالاسم والحرف
بجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها
ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما
لمتكلم او لمخاطب او لغايب وعلى التقادير الثلثة اما المفرد او المثنى او
المجموع فيصير تسعة حاصل ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه
التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا
الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان

من ضرب الاثنين في التسعة

الالفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا تزيد على اثني عشر لكون الالفاظ في الواحد
المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم اثنين
فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والمجموع المذكر او المؤنث والواحد
المذكر او المؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغايب واحدا فيسقط
لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر
واذا ضربنا الخمسة في اثني عشر بلغ ستين وهو المطلوب والمرفوع المتصل
الخ اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو
زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما
ومجموعهما لرفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله
عنه وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في
المضارع المتكلم سواء كان للمفرد او مثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود
قرينة دالة على من مثله واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام
والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المخاطب نحو تضرب
دون المخاطبة والمخاطبتين او المخاطبين والمخاطبين والمخاطبات لرفع الالتباس
والغايب والغايبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع

Copyright © King Saud University

الغايب نحو زيد يضرب وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبتين ولا في الغايبين والغايبات لئلا يلزم الالتباس بالمفرد وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقدم على عامله اي التعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما ان يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرنا واما ان يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قايما لوجوب استكنان المرفوع المتصل

اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف تحمل المتكلم والمخاطب المثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب الاستكنان اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما ان يكون الضمير المسند اليه صفة جرت على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدا وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسند اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر عنها بالحقيقة وهند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ولوقوع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز لم يعلم ان الضارب زيد او عمرو والتزم ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه هو وهند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف هناك فلزم من تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اوردها على الترتيب الذي ذكره بقوله مثل اياك

Copyright © King Saud University

اي قوله وهند زيد ضاربته هي   واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي
اذا اجتمع ضميران ولا يكون شي منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف
فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربتكه اعطيتك
اياه وضربتك اياك وانا اور دشاينن ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين
او ان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا
لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين
الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك
واعلم انه لو قال فان كان احدهما   اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما
فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه
يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل   والا فهو
منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا فذلك بان لا يكون احدهما اعرف
نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف
لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم
تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة   والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز
انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت
اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء وحق خبر المبتداء

الخ

الانفصال .   والاكثر لولا انت وعسيت الخ اي الضمير اذا وقع بعد لولا
وبعد عسى فالاكثر انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الخ لكونه مبتدا
وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الخ لكونه فاعل عسى   وجاء لولاك
وعساك اي في اخرهما اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب
متصل نحو لولاك وعساك الخ فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور
واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض الضماير نحو
ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهي
حرف جر هنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهي بمعنى لعل هنا   و
نون الوقاية مع اليا لازمة اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي
مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون
الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون نون
الوقاية   وانت مع النون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني
وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرايه على القياس المتقدم واما
حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات
نون الوقاية لحفظ بنايه على السكون وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف
وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبهها

بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاولى وفي لعل الاخرين
على الاربعة الاولى ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار
اثبات النون في ليت لتشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن
لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنها لكونها حرفا وجواز اتصال اليا بالحرف
من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ
سكونهما مع جواز حذفه عنها لكونها اسمين وجواز اتصال اليا بالاسم من غير
نون الوقاية نحو غلامي وعكسها لعل اي وعكس ليت لعل في ان يختار
في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال اليا بالحرف من غير
النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى
في لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل

ويتوسط بين المبتدا والخبر الخ اي ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل
اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة
تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي القائمة
وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا ويسمى فصلا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا

لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه
الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت
وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي وشرط هذه الصيغة ان
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم وان يكون الخبر افعل من كذا اي
يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثل وغير وكالاسماء المضاف الى المعرفة اضافة لفظية
نحو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او
مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج
الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم ما ذكرنا انه لو قال
وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم
ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره لذكره
ان شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون
المبتدا معرفة غالبا ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع
لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل
كالكاف في اوليك والتا في انت وكما ان هذه لا محل لها من الاعراب
لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدا

Copyright © King Saud University

اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا
الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم من غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا
هم الظالمون وان ترن انا اقل بر فع انا الظالمين واقل ويتقدم قبل
الجملة الخ اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء
مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن
السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مونث ويسمى
القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما وجب ان يفسر
هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشيء بعده ويكون منفصلا ومتصلا اى يكون هذا الضمير
منفصلا ان كان مبتدأ نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا
ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان
الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان
منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان الضمير في
الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب والبارز
بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله
وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب
ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قرينة مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما

مستترا واتصاله

يلق فيها جاذرا وظباء اى ولم يختر بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير
اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم نقض
الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكر ابن
ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه الا ان
اذا خففت فانه لازم حذفه مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الا
على الاقوى وبيانه ان أنّ المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها
مثل شد ومد وعلى لفظ أن يأن اينا ومعنى لدلالتها على معنى زائد
على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزوايد
والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا ليوفينهم فوجب ان يعمل
المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى فلم نجد واعلها في الظاهر
فقدر في الضمير كقوله في قصيدة كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم اى علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى
مبتدأ وهالك خبره مقدم عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك لئلا يلزم
تفسير ضمير الشان بالمفرد اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه
اى اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء تعريفا
دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية
بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث

اسماء الاشارة

Copyright © King Saud University

احتياجها الى ما يميز ذات المشار اليه وهي ذا للمذكر الخ اشارة
الى تعديدها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا كان او غيره وذان
الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي
وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة كانت او
غيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء
بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره وتلحقها
حرف التنبيه اي وتلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل
على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويتصل
به حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي خمسة الخ اي اسماء الاشارة خمسة لان
المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع
وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على
الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون
المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى
فيكون ستة وثلثين حاصلة من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب فتقول
ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية ذين
وتا وتين واولا ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى

الفرق بين ذا وذاك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط
في القرب والبعد وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب
وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه
مبتدأ وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك
وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان
واولاء واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك
واما ثمه وهنا وهنّا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة
الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب
وهنا وهناك الى المتوسط وثمه وهنّا مشددة وهنالك الى البعيد وفي
هنا ثلث لغات احدها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخيران فتحها و
كسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعايد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى
الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند
او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما
الا مع صلة وعايد يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام الا مع الصلة
فانه بلا عايد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا
تاما وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريف لانها لم تكن بينة وكانت

Copyright King Saud University

ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية ليلا يلزم
تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب ان
تكون صلته جملة لان الذي والتي وتثنيتهما وجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة
للمعرفة بواسطتها مثل اخواتها عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان ماعدا
كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة
لها والعايد ضميرله هذا التعريف للعايد وانما عرفه لانه غير بين ذكره
في ماخوذ في تعريف الموصول ان العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما
يجب ذكره ليربط الصلة بالموصول وصلة الالف واللام اسم
فاعل ومفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون
الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون
صيغته مثل صيغة لام التعريف فتسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان
تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد من اسم الفاعل
او المفعول وهي الذي والتي الخ شروع في عدها اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر
حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى
المونث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين
للمذكر وفي جمع المونث لغات اللاتي واللاتي واللواتي واللا بالمد والقصر واللاء

بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي
العلم وغيرهم الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان
المفرد والمثنى وهما الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي
العلم ومن في من يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمونث
بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله ربي ذو حفرت
وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند
الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الذي او التي والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد من الصلة
الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تع يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وجاز اثباته كقوله تع وما عملته ايديهم
وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه
لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور ارتكاب
الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدا او خبرا
وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا عليه والاصوب ان يقول والعايد المفعول كثر حذفه
لانه قل حذف غيره واذا اخبرت بالذي صدر تها الخ اي واذا اخبرت

Copyright © King Saud University

بالتسمية الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت
الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع
المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا
اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد
لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليتمكن بناء اسمي الفاعل
والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر
مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي
هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدأ
وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع
تاخير الخبر فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور
المذكورة وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول
وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه
ومن ثمه امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة
امتنع الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي
وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف
لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما امتنع الاخبار عن الموصوف

ان لو لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذي جاءني زيد
الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع
الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير
صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربك زيدا لامتناع جعل
الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان
اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز
الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في رايت ضربك الذي
رايته ضربك اعلم انه انما امتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخر
المصدر مع معموله اما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذي اعجبني ضربك زيدا
فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز في نحو طاب
زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول
في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه
ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد
وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير
الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه وما الاسمية
موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي للغير اولي العلم غالبا نحو

اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية
كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية
في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء
اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي شيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو قوله
دق نعما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيء الدق والسادس صفة نحو ضربته
ضربا ما اي اي ضرب ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا
في التمام والصفة فان من لا تكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني
من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد
قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة
بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى
شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص
باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق
على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث انما بني من وما الشرطية والاستفهامية
لتضمنهما معنى الحرف وهو حرفا الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة واي واية كما الا في التمام اي عدد انواع
اي واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايا واية لا يقعان تامتين مثال

الاستفهامية ايهم واتيهن عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها
الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت
برجل اي رجل وهي معربة اي اي واية معربة وحدهما من بين اخواتها
في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها
تبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو
الاعراب واما اختصاصها بالاعراب من اخواتها فلوجود الاضافة المنافية
للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها كما في قوله
تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلتاكد مشابهتها الحرف
من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف وماذا صنعت وجهان عند سيبويه
احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول
مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق
السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول
اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء والحكم على موضعه بحسب
ما يقتضيه العامل وهنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى
الاستفهام وعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السؤال
ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب

Copyright © King Saud University

او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد
وانما بنيت لتوغلها من قبل المبني وكونها بمعناه   وفعال بمعنى الامر اي
فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من
الثلاثي اي يجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب
سيبويه لكنه يجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مبتدا
وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار
علما للفجور او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة
بني القسمان لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما
ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا او مصدرا منصوب على الحال
وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان
مونثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال
الذي في اخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه
عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع
صرفه عند بني تميم فللعدم علة البناء فيه وكونه علما مونثا معدولا فوجب ان يعرب
ويمنع الصرف قياسا على اخواته كعمر وزفر واما بناء ما في اخره راء عند اكثر بني تميم فللتحقق
موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع
وفعال علما للاعيان مونثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال

ومونث صفة   علما ولم يحترز بقوله مونثا عن شيء بل الغرض من ذكره هنا
ان يعلم ان   فعال علما للاعيان لا يكون الا مونثا ولقائل ان يمنع ذلك
لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال في
سفار وحضار مونثان لان العرب تونث بعض   المياه فتقول هذه فلان
وتونث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة
في التقدير   والاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم اي
الاصوات اسماء يحكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت به
للبهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب
وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف هنا
لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غيره
ولكن ما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين الخ اي المركبات
كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي
سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله مركب من كلمتين خرج الاسماء
المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة
بين كلمتيها وانما يجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه
معربا وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه
ونفطويه   فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب

Copyright © King Saud University

الذي بسبب بنايه التركيب حرفا في الجزان كخمسة عشر وحادي
عشر الي تسعه عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول
فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني
فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشر وانما اورد
مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان المراد العدد او اريد احد من المتعدد وفي بناء المركب
الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي وعشر جوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف
اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى
احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما
الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال
حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف
وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول
منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيهم اياه
بالمضاف في حذف النون منه ليلا يؤذن بالانفصال فشبه به ايضا
في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون والا اعرب
الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي بسبب

بنايه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنايه وبني الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما
قال في الاصح لان فيه
ثلث لغات احديها المذكورة وهي الصحيحة الكثيرة ولهذا قال في
الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب
الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه
لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي بسبب بنايه
التركيب وههنا ليس كذلك الكنايات والمراد بالكنايات
هنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن
شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجهله بها او لعلى المخاطب او لنسيانه فعلى
هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مفسرا في كلام
متكلم وانما ذكرها ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد كم وكذا
للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة
وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه

Copyright © King Saud University

تبقى على ما كان عليه من البناء ومميز كذى منصوب غالب لكون ذا
بمنزلة المضاف اليه في مثل ملئه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة
كذى اليه لكونه بمنزلة ثلثة وماية وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله
جمع كقوله عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وقوله مقدم عليه خبر وكذا
حال هكذا قال وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان
يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وقد جمع وعندي
ظرف له وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان
عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل
كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب
مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح والخبرية مجرور ومفرد اي ومميز كم الخبرية مجرور ومفرد
ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا
فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا وتدخل من
فيهما اي وتدخل من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية

وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع
فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه اشارة الى موضع
كونهما منصوبين اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره
او متعلقه حيث كان في محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه
العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم
ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما
صمت وكم يوم صمت وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة
الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف
اليه فمجرور نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت والا
فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن بعدهما
فعل غير مشتغل عنه بشئ اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف
اليه فكم مرفوع في هذه المواضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك
وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وتعليل كونه
ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط اي اعراب اسمي الاستفهام والشرط

Copyright © King Saud University

نحو من وماذا استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما
فعل غير مشتغل عنهما بضميرهما او متعلقه كان محلهما النصب بانهما مفعولان له
نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر
او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام
من ضربت وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه
ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء
نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قائم   وفي مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي اتصل نصبه با
لفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون
كم للاستفهام فكانه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون
للخبرية وكم مبتداء في الصورتين لانه ليس بعده فعل اشتغل عنه بضميره وليس
قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهي ليس بظرف وبر له قد حلبت علي
عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا وذلك صفة لها وقد حلبت
خبرها وكم حينئذ تحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب
على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز
المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه وهو ظرف او مصدر و
هذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت

علي عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتها
وان جررتها جررتها لكونها تابعين لها   وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم
مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله
علم انه سئل عن كمية ديناره ودرهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم
ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب
على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتداء ما بعده خبره
الظروف منها ما قطع عن الاضافة والمراد بالظروف الظروف
المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات
الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه بني لكونه مشابها للحرف
من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني
على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء
مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان
معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا لانه جعله اسما برأسه
من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف و
الفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة
معنوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة

Copyright © King Saud University

بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية
فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب واجري مجراه لا غير
وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب
مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانا قال واجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف و كان مبنيا فاورده هنا
لمشابهته قبل وبعد ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية
حيث انما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه ولا
يضاف الا الى جملة في الاكثر لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما
قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا
نجما يضيء كالشهاب لامعا فالقياس اعراب حيث ح ومنها اذا
وهي للمستقبل اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو
المضاف اليه وهي للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط
فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
ولذلك تحتاج الى جواب وجوابه عامله وعلم من قوله فلذلك اختير انه قد
يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي
لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده اي
تقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا

الفسيح واقف ومنها اي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا
ذكره في النجاة وقال المصنف انه ظرف مكان لما دل عليه من معنى فاجات كانك
قلت فاجات زمان الفسيح واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتداء
بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية اذ وهو لزمان
الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ
قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ماذكرنا
في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا
نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر
اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان وما زايد والعسر مبتدا
خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف
الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت
لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل
دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل
عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل البدل ومنها اين
واني للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين

وأي للمكان سواء كانا للاستفهام أو للشرط نحو أين زيد وأين
تكن أكن وأي زيد وأي تقعد أقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام
أو حرف الشرط ومتى للزمان فيهما أي متى لظرف الزمان في
الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني أكرمك والفرق
بين متى الشرطي وإذا الشرطي أن متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه
وإذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر
ويقال آتيك إذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام أو حرف الشرط
وأيان للزمان استفهاما أي ومن الظروف المبنية أيان وهو
لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى أيان يوم الدين وبني أيان لتضمنه
همزة الاستفهام وكيف للحال استفهاما أي ومن الظروف المبنية
كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من
الظروف الزمان عنده لأنه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال ومذ
ومنذ بمعنى أول المدة أي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما مشتركين
أحدهما بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح أن
يكون جوابا لمتى ليدل على أول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رأيته
مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان
جميع المدة التي هي المقصود وهي الزمان الذي يصلح أن يكون جوابا

لكم نحو ما رأيته مذ يومان وإنما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين
في اللفظ وقد يقع المصدر أو الفعل أي وقد يقع المصدر
بعدهما نحو ما رأيته منذ سفره أو الفعل نحو ما رأيته منذ سافر أو أن
مخففة نحو ما رأيته منذ أن سافر أو إن الثقيلة المفتوحة نحو منذ
أنه سافر فيقدر زمان مضاف لازم إذ ذكر أي إذا و
قع بعدهما أحد الأشياء المذكورة وجب أن يقدر بعدهما زمان
مضاف إليه لكون المعنى مبني عليه أي ما رأيته منذ زمان سفره
وزمان أن سافر وزمان أنه سافر وإنما حذف للعلم به وحيث يكونان
بمعنى أول المدة وهو مبتدأ الخ أي مذ ومنذ مبتدأ في مواضع
اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تأويل الإضافة لأنهما
بمعنى أول المدة أو بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فإنهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما أي يوم الجمعة أول المدة ويومان جميع تلك
المدة وهو ضعيف لأن المعنى لا يساعد إلا بجعل مذ ومنذ مبتدأ ولا
مانع عنه ولأنه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدأ في مثل قولك ما رأيته
منذ يومان لأنه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم أنه لا موضع للجملة التي
هما صدرها إلا عند السيرافي فإنه جعل موضعها نصبا على الحال
وهو ضعيف لأن المعنى لا يساعد على ذلك ومنها لدى ولدن

اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما
وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون
ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْن بضم اللام و
سكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ
بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدى ولدن
لان من لغات لدُ الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليها اخواتها وحكمها ان
يجرّ بها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوة بلدن
خاصة تشبيها نونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق
بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان
المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد يصدق ذلك سواء كان المال
حاضرا عنده او غايبا وقط للماضي المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بالتشديد
الكائن للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان
المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا
وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من بين الظروف لعدم ظهور في فيهما
فتضمنت في او لتضمنها لام التعريف والظروف المضافة الي الجملة واذ يجوز
بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الي الجملة على الفتح هذا يوم ينفع
والي اذ نحو من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة

هو المضاف اليه لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع
عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب
المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه
وكذلك مثل وغير مع ما وأنْ وأنَّ وكذلك يجوز بناء غير ومثل
على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قيامي مثل ما يقوم او الى أنْ نحو قيامي مثل
ان يقوم او الى أنَّ نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجمل نحو اذ وحيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من حيث
احتياجهما الى المضاف اليه **قوله** المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله
ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه
وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء
الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى فتقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم
يتعرف المضاف من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام
فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما

Copyright © King Saud University

لتعريف الستغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
واما للعهد بان يذكر منكرا ثم يعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن
كقولك ادخل السوق اذا كان سوق معهود بينك وبين مخاطبك
واما بمعنى الذي كالضارب والمضروب وقد مر والعلم ما وضع
لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل
جميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف لكونه
متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو
زيد او عمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي
وقع فيه الاشتراك كزيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان
متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت
مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم
فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدر خلافه لانا نقول نختار انه موضوع لمخاطب غير معين
ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك لشيء معين من حيث انه مخاطب
تميز عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا
والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال متميز عن واحد من غير

الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان
لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال
لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في
كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل
انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب تصدقك به شخصا معينا واذا
عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز
استعماله في شخص اخر غير الذي استعملته اولا لكون مفهومه كليا او نقول
في الجواب المراد بالوضع الاستعمال ويكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشيء بعينه غير جايز استعماله في شيء اخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم
انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه
غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز
جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه
واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر
المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع الشركة فيه ثم
ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف

Copyright © King Saud University

والمنادى والمضاف الى احدهما معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور
من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدته تظهر في الوصف
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع للواحد
من نوع الحقيقة [illegible] ولا للكل على سبيل البدل

اسماء العدد

ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي اسماء الاعداد اسماء وضعت ليدل
على كمية آحاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما
جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض بحد مثل الذراع
مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء
لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء
بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع
لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا ينتقض بالذراع لان الكمية عارضة له لانه
فرض واحد

واصول الاعداد اثنتا
عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية
الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون
والوف ومئات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد
عشر على سبيل منع الخلو تقول واحد اثنان واحدة اثنتان

بيانه استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة
واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر
وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر
نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم تجر عليه لان المعدود
المذكر جمع وهو فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا
الحق بالمذكر لم تلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فلان الامثال اي الحسنات وكانها اكتسب التانيث من المضاف
اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد
به المذكر من قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل
صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال
الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب
ويكون العدد مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر
اجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات
اوى لان المفرد ابن اوى وابن عرس وقال المحققون من
علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء
وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء

Copyright © King Saud University

فرقا بينهما　　احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة
قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة
امراة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد
الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث
تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس
المهجور لحمله على اخواته لعله تذكرها في اخواته وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل
الحجاز وكسرها عند بنى تميم فالجزء الاول جاء في التذكير والتانيث حال التركيب
كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع
الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هى كا
لكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع ولئلا يلزم عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يلزم توالي اربع
متحركات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في احدها فتحة　　عشرون واخواتها
فيهما اي تقول عشرون واخواتها اى ثلثون واربعون الى تسعين
في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة
احد وعشرون احدى وعشرون اى اذا عطفت العشرات اى
عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل ما دون

عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين ولما اورد مثالين للتعليم وهو احد
وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قال　ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم اى تاخذ آحادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف
عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم يركب
الاحاد مع العشرات في العشرين　واخواتها
كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة
للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر　مائة والف
مائتان والفان فيهما اى تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف
والفان والآلاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف
امراة　　ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد
عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة
وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذى تستعمل ما دون المائة على ما
عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطف على المائتين
وهكذى الى الالف واذا وصلت الى　الالف تستعمل ما دون
المائة على ما عرفت وما دون الالف على ما عرفت وتعطف المائة على الالف
وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف

Copyright © King Saud University

وماية وواحدي وعشرون امراة ولم يجز هذه الفاعدة في التوارىخ لان الغرض منها معرفة الاقل لكون الاكثر منها معلوما وفي ثاني عشر فتح الياء اشارة الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ

ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء لوان العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما اسند التمييز الى الثلث لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد الذكر العاقل والى مئات

ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مايات الى تسعمايات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك فيه وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك فيه وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى ولا يميز واحد واثنان اي لا يستعمل الواحد والاثنان

Copyright © King Saud University

مع معدودها للاستغنا بلفظ معدودها عنها   فان رجلا يدل على الواحد
ورجلين يدل على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد المعين فلم
يجز الاكتفا بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد
في الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد   وتقول في المفرد
من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
لا غير اي وتقول للواحد من الشي الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير
ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما
اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد
واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا هو مصير الثلثة
اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه
مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق
من العدد بهذا المعنى نحو ثنيت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة
وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اى وتقول للمفرد
من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف
بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية

للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثاني ثالث خامس خمسة عاشر عشرة
وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد
العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين
الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه
بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما
بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير   والحادي عشر والحادية عشرة اي
اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير
الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة
للمؤنث بتانيث الجزئين لكونها مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا
تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث   ومن ثم
قيل في الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه يقال الثاني والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصيير ثالث اثنين اي
اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان تصيير
مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة لانه اسم فاعل من
ثلثتها وقيل باعتبار الثاني اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد
مساو للعدد الذي اشتق منه لكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما

سهو اكثر نحو ثالث عشر لجواز ان يكون واحدا من عشرة وليس فيه معنى
باثنا لثية وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول
حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى
ولم تقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة وان شئت حادي احد
عشر تحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو
التركيب ويبنى الجزآن الباقيان لوجود البناء فيهما المذكر
والمؤنث ما فيه علامة التأنيث الى اخره انما عرف المؤنث اولا لان
التأنيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على
معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التأنيث لفظا كضاربة
وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء كارض لردها في التصغير كاريضة
والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة
او ممدودة اي وعلامة التأنيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء
والالف المقصورة والالف الممدودة وقد مر امثلتها وانما احتاج الى

علامة التأنيث لانه مطلوب معرفتها و لانها كانت مأخوذة
في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كجمزى وفعلى كبشكى
وفعلى كسلمى وفعلى كذفرى والثلثة الاول مختصة بالتأنيث بخلاف الاخيرين
وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير
ذلك وهو حقيقي ولفظي اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي و
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون
بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التأنيث كظلمة او لم
يكن كعين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف الى
المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تع تلتقطه بعض السيارة وكاعجبتني
شعر هند وفعله كاعجبتني مشي هند او صفته كاعجبتني حسن هند ولا يجوز
ان يقول جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا وصفة
لها والذي يعرف به تأنيث النوع الاخير الصفة والاشارة كقوله تع هذه
النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تع والشمس وضحاها و
لحوق علامة التأنيث فعله كقوله تع والتفت الساق بالساق ووجود علامة
التأنيث فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا
غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي ههنا مقابل الحقيقي

Copyright © King Saud University

هنا سواء وُجد فيه علامة التأنيث او لم يوجد ولم يتناول المؤنث
الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا
اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب
الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فُصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي
جاز التذكير اذا لم يلتبس كما تُميت امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم
امراة وكقوله لتدولده الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد
من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه تركه وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر
المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو
جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير
تانيث جاز ان يُظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شيء آخر منتظر
لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان
يجب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه اسم رجل
لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير
المذكر السالم اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره

كحكم المؤنث غير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير
الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال مطلقا اي
الى ان لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون
جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال
والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع
في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي
وانه لم يُعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب
الجمع مجرى باب واحد ولم يُفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب
اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث
فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لسلامة
المفرد لوجود المفرد فيه وضمير العاقلين غير المذكر السالم
اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل
غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث و
فعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر عاقل وانما قيد الجمع
العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز
ان يقال الزيدون فعلت لما مر والنساء والايام فعلت و

Copyright © King Saud University

نعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كالنساء
او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل كالايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون والايام
فعلت وفعلن   المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها اي المثنى
اسم الحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام
فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين
فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان والمراد
بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل
القمرين والعمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل مثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق
عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون
الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون للاستعارة وذلك اللفظ لا عند التثنية وقد
يكون لا لذلك   والمقصور ان كان الفه بدلا عن واو في الاخر اعلم ان الاسم
الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي ودلو والمعتل ايا نحو القاضي الحق باخره
الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان و
القاضيان ورايت الزيدين والقاضيين والظبيين وهكذا تقول
في الجر وبرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعيان في قاض

دعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها مما تقدم
المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت
الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين ولكون اصل هذا الالف الواو نحو
عصوين في عصي وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف
بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون
ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول
على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول ملهيان في ملهى
لكثرة حروف الكلمة ولكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه
بدلا من ياء تقول اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن ياء
ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه
بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف
كقولنا متيان في متى مسمى بمتى   والممدود ان كانت همزته اصلية
ثبتت اي اعلم ان الهمزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية
ولا للتانيث فان كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية تقول
في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا
بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو
مناسبتها الواو اكثر في الثقل من الياء وتعريفها من الواو في شكل القلم

Copyright © King Saud University

أُقتت في وقتت وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث
كونها غير زائدة تقول في كساء ورداء كساءان ورداءان وكساوان
ورداوان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصلية او في حكمها ليشمل ما هو في
نحو علباء للالحاق نحو حرباء تقول حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف
في نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو دم ويد وجهان ويحذف نونه
للاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة الى اسم لئلا يؤذن بالانفصال
وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اي وحذفت تاء التانيث في خصية
والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشذوذ القياس
بالكلية وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى بمنزلة المفرد فكما لا يقع التاء
في وسط المفرد فالتانيث لا يقع في وسط ما هو في حكم المفرد   المجموع ما دل
على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير
المجموع نحو رهط ونسوة وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه
امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردها لعدم مفردها وبقوله
بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كان يدخل فيه مثل هجان
فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع فيقال ناقة هجان ونوق هجان
لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه

مفردا كالكتاب وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد
تقصد كل واحد من تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على
تقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل
بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك
الاحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول
ان قوله مقصودة زائد فلو قال ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى
اذ لا يوجد الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق
بحروف مفرده بدال لا بمقصودة   فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح
لانه لا يلزم للحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا
لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس جمع تمرة لجواز
اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال
عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا
له لكان جمع كثرة لا قلة لانه ليس للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه
لكن يصغر على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا
قال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب   ونحو فلك جمع اي ويلزم
من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك
المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اسد   وهو صحيح ومكسر اي الجمع

دبل

Copyright © King Saud University

او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول
فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر نحو فلك من الثاني لانكسار بنائه
تقديرا والصحيح للمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر
نحو زيدين جمع زيد واما جمع المؤنث نحو زينبات جمع زينب المذكر
ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر السالم اسم الحق اخره واو
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه
اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون
بان يكون بعضها زادها ماشيا وبعضها واقفا وبعضها مبينا وانما
قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل من جنسه
ليستغنى عنه بذكره في المثنى والا
ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق
اخره من الحروف من غير تغيير فان كان اخره ياء قبلها كسرة
حذفت مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد به ان يجمع هذا
الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله
جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر
اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في اخره معرفا باللام
وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في

الجمع

الباب انه لا ترد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها ثم في اخره ما يمد به
ولهذا لم يجر الاعراب على الضاد في قاض وان كان مقصورا
اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله
جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييرها
اعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى وشرطه ان كان
اسما مذكرا علما يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما
صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا
وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف الاشرف
فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او
واحد منها كاعوج لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة
هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني
ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل
هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين
ولا تشكل بالجمع جمعا لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله

وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فذكر والثالث ان لا يكون فعلان
الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس
مؤنثه فعلى والثاني نحو ندمان جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في ندمان واليه اشار بقوله
ولا فعلان فعلى وهو عطف على قوله في افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا
الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين
مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع
على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان
الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث
فيهما نحو لدخول تاء التانيث عليها للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة
حلوب بمعنى محلوبة وكذلك لا تقول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة
بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة ومحكمة
لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث
وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع
المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنث
ح واعلم انه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله مذكر يعقل فمعنى ان لو ذكر
ههنا لرفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد ويحذف

نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى
وقد شذ نحو ارضين وسنين جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال ان الارض والسنة والارة والحرة والقلة والثبة
وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والارون
والثبون والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا
عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا فاجاب عنه المص بقوله وقد
شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهه ومجمله ان الواو والياء والنون
فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في الارض
او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية التشاحج
والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف
المضاف اسم لحق باخره الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بنحو
التاآت لان تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة وشرطه ان كان
صفة الخ اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة
فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه ان يكون
مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا لم يجز
جمع مثل حمرا وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال
ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر

Copyright © King Saud University

فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حايض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه امر لحصول ذلك الشي للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات ايضا وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات

جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تع ثلثة قروء موضع اقراء واوزان جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث

واقسامه

السالم

السالم كمسلمات وما عداه جمع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريفه المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله وهو من الثلاثي سماعي اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من فعّل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعّال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا كقوله تع وكذبوا باياتنا كذابا ومن انفعل انفعال نحو انكتب انكتابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال نحو استخرج استخراجا ومن تفعّل تفعّل وتفعّال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلّ افعلال نحو احمر احمرارا ومن افعالّ افعيلال نحو احمار احميرارا ومن افعوعل افعيعال نحو اغدودن اغديدانا ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي

Copyright © King Saud University

اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير أنْ مع الفعل والفعل المقدر
اما ماضٍ او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره هنا ولا
يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدًا ضربُ
عمرو لكونه في تقدير الموصول مع الفعل فكما لم يتقدم ما في حيز صلة انْ
عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه ولا يضمر فيه اي ولا
يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى
وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع
المصدر وجمع الفاعل ولا يلزم ذكره اي ولا يلزم ذكر
فاعل المصدر نحو اعجبني ضربٌ زيدًا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا
الى المضمر وقد تبين انه لا يجوز ويجوز اضافته الى الفاعل اي
ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله
الناس ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى
من دعاء الخير او لم يكن كقوله أَمِنْ رسم دارٍ مربعٌ ومصيفُ لكن
اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل او شبهه الى
الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله

ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى وليته انه حينئذ اكثر مشابهة
للفعل لكونه نكرة حينئذ كالفعل واعماله باللام اي واعمال المصدر
المعرف بلام التعريف قليل وليته تعذر تقديره بان مع الفعل
حينئذ لانه لا يدخل اللام على أنْ مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر
بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
فان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما
غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو
ضربته ضربا زيدا او لم يكن كذلك نحو ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان
بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان
اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث
انه نائب على الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر
من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل
من الفعل عاملا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل احترازه به عن غير المشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه
الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث

Copyright © King Saud University

وصيغته من المجرد الثلاثي على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي
على وزن فاعل ولهذا اسمي به كلية الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة
مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو
مختار ومحمر سواء كان ما قبل الآخر مكسورا او لم يكن نحو مدخل من
ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب
واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب واورس
فهو وارس وايفع فهو يافع ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال
الخ اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها
له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين
كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة
ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد
عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال
لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس
بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة
بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط
الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على
الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه حينئذ يتقوى بذلك

في العمل اما في صورة الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة
في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور ح واما في الصورتين
الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى على انه لو قال وبشرط
عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير
عن مشابهته الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف
في المعنى اشتمله عليه بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه
ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله يعمل
عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى
مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى
اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين و
الحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو ايضا اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال
تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال فان كان
للماضي وجبت الاضافة اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته
الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل ح لانتفاء الشرط عليه مع ذكر
مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال الذي

Copyright © King Saud University

نعم جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافا للكسائي فانه قال
لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الاستقبال
وقد عرفت ضعفه ودليله جواز هو زيد معطي عمرو درهما امس وعمل
المعرف باللام بمعنى الماضي جرحاني الضارب زيدا امس وانت تعرف
الجواب عنهما عقيبه فان كان له معمول اخر اي فان كان لاسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول اخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل
مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس بدرهما منصوب
باعطى المقدر وكذلك ان كان له مفعول لان غرضه نصب بتقدير الفعل نحو
زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات كالحال وغيره
فان دخلت اللام اي فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى
الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة عدل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الان او غدا او امس وما وضع منه
للمبالغة اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي
ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة مقام المشابهة اللفظية تقول زيد
ضراب ابوه عمرا الان او غدا ~~وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا~~

~~وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا~~ او زيد الضراب ابوه عمرا الان او
غدا او امس وامثلها اي ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب بقوله وضرب
مبتدأ او قوله مثله خبره والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل
ومجموعه مثل مفرده اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا و
الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او تقول الزيدان هما الضاربان
عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا الان او غدا او امس وانما احتاج
الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل كضاربين و
ضاربات وضُرّب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطراد
لباب المثنى والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل اي ويجوز
حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف
مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا والاستطالة بالصلة لكون اللام
بمعنى الموصول كبيت الكتاب [illegible] الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب
المثنى والمجموع ونعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف
تخفيفا لانه ليس بصلة اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه وجه الفعل بقوله
ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل

Copyright © King Saud University

لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع
عليه خرج عنه غيره وصيغته من الثلاثي على مفعول اى وصيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمى كثرة الثلاثي ومن
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اى بميم مضمومة
وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل او تقديرا نحو مختار ومحر وامره في العمل
والاشتراط الخ اى وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر
اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم الاشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال
مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل
يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الان او غدا
وزيد المضروب غلامه الان او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله
ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل الصفة
المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
اى الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به ذلك الفعل
على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق
من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام

به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج
عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل
ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من
اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلكن
زاد على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومخالفة ايضا على حسب السماع تقول في
حَسُنَ حَسَنٌ وفي صَعُبَ صَعْبٌ وفي ظَرُفَ ظَرِيفٌ وتعمل عمل
فعلها اى وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط الزمان
لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حَسَنٌ ثبوت
الحُسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما لما ذكرنا
في اسم الفاعل وتقسيم مسايلها ان تكون الصفة اى وتقسيم مسايل الصفة
المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى
كل تقدير معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد
عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد
من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير
المجموع ثماني عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها

Copyright © King Saud University

ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست
على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه
بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست
على الاضافة وتفصيلها حَسَنٌ وَجْهُهُ الخ اي تفصيل مسائل الصفة
المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسنٌ الوجهُ
برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجهٌ برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجهه
برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
والحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره اما ان منها ممتنعان اي اثنان
من هذه الوجوه الثمانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه و
الثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع
اضافة ما فيه اللام الى نكرة واختلف في حسن وجهه اي واختلف
في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا
استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه والبواقي
من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين او ثلث انها اقسام ثلثة احدها
احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه حسنٌ الوجه بالاضافة حسنٌ الوجه بنصب حسن ونصب

الوجه وحسنٌ وجهًا والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه
بالنصب والجر والحسن وجهًا وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن
وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج
اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسائله
حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها
قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه
برفع الوجه حسنٌ الوجه برفع الوجه حسنٌ وجه برفع وجه الحسن وجه
برفع وجه وهي رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها
ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان
الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكن نوعا ما واذا عرفت ذلك
فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد وح تكون الصفة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها
وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها
ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل
فتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها
الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت

Copyright © King Saud University

برجلين حسني الوجهين ورجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير
العايد الى الظاهر المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا
لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير
فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه
في ثلث ضميرا ولا يكون فان كان فيه ضمير واحد وان لم يكن لم يكن
فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعد
ضمير او لا يكون فان كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير
واحد   واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر
اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان
مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست عشرة المذكورة في الصفة
المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل
في الصفة المشبهة انما هي لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق
الاولى تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين
لانهما لو كانا متعديين لم يجر فيهما هذه المسايل للالتباس الا ترى انهما لو كانا
متعديين وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطي
اباه غلاما لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها

بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي ومفعول اول له
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذا لو قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم ان ابيه في
المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه
في المثال الثاني مفعول اول لمعطي اقيم مقام الفاعل ومفعول ثان
له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس   اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لانها
ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل
ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير وشر اعلم ان الحد المذكور يشكل بل
احنك الشاتين وآبل من حنيف الحناط لانهما غير مشتقين من فعل
وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا   وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد
ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم يكن

منه شيء لم يكن وان حذفت الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد
منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس من ابن المذلق
واولى واعطى واحدي لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرط
غالبا لكان اصوب ... ليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع كونه
ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل
يعني التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر
الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة او زايد في الحمرة
اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل
سبيلا ولقايل ان يقول يشكل ذلك بمثل الحمق فانه من العيب الباطن
مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن ان يجاب عنه بانا قلنا اذا كان
من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى
افعل للتفضيل من كل عيب باطن   فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل
غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو
استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى التفضيل ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا
له ثم تنقل منه اشد منه استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال الاول
لغير المجرد الثلاثي والثاني للون والثالث للعيب   وقياسه للفاعل

اي

اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل
منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل يبقى اكثر الافعال
بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل
امس منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول   وقد
جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم
هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها   ويستعمل
على احد ثلثة اوجه اي ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد
هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد
الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الاخر
لدلالة كل واحد منها على تعيين المفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست
بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم
زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل
لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم بحرف بغير احد هذه الامور كقوله تعالى
يعلم السر واخفى   فاذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل
مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به زيادة على

تبيين

اسم التفضيل

المفضل

Copyright © King Saud University

...ما يضاف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا
فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال للملائكة افضل البشر وبالعكس
ولا نحو الجن الكتان بل يقال افضل من البشر والجن من الكتان
ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة المشركة
غير داخل فيه من جهة التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي
لاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال
يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة
الاخوة الي الضمير العائد الي يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم والا
لزم اضافة الشيء الي نفسه وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف
اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع
النقيضين والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي والمعنى الثاني الذي
تقصد به حيث كونه مضافا هو ان تقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا علي
ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نقيب اشعر
اهل بلدته فيجوز مثله يوسف احسن اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة
مطلقة ولا يقصد به تفضيل علي ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته
لا نه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه ويجوز في الاول
الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد...

الاحوال

الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل
القوم لكونه مشابها لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد
منها ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم
الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات
فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة
فيه وعدمها في افعل من واما الثاني والمعرف باللام فلا بد
من المطابقة اي واما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح
والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة
وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتها افعل من لعدم ذكر المفضل عليه
فيهما وامثلتها ظاهرة والذي هو مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي
مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا بالضرورة من كالجزء منه وح لا يمكن
تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق
علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز
الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى صفة لمسبب مفضل الخ
اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا علي شيء وهو في المعنى
صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل علي نفسه باعتبار

Copyright © King Saud University

عيني وكل شي حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة للكحل
وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار عين
الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل
في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالته
الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه
يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في المظاهر اقوى فيحتاج الى
شرط لانه بمعنى حسن الخ اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو بمعنى قولك ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا
الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لو رفعوا
ولو رفعوا اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن لكان خبرا مقدما
والكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو
الكحل وهو غير جائز ولك ان تقول ما احسن في عينه الكحل من عين زيد
اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون
معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد

وان قدمت ذكر العين الخ اي وان قدمت ذكر العين في
اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معه كقولك ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها
الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف
الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل
التفضيل وهو اقل من غير ذكر من و ولا ارى في محل النصب بانه حال
وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى
حين جملة ظرفية حال عن وادي السباع وواديا منصوب بانه
مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلت ارى بمعنى ابصر كان
كوادي السباع حالا من واديا او متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا
وركب فاعل اقل وتاية تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل
وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف
او تمييز بمعنى سري فيكون صفة واقعة موقع المصدر الفعل ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلث فقوله ما دل على معنى شامل
للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة

الاولة وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض
المذكورة في حد الاسم ومن خواصه الخ فقوله من خواصه اشارة الى
انه ذكر بعض خواصه لكونها اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى
مخصوصة بالفعل والاخيران بالمضارع وانما اختص قد بالفعل لانه
لتقريب الماضي الى الحال وتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص
الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث
الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد
التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد
الضماير المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة
البارزة في الاسماء والحروف اما في الحرف فظاهر واما في الاسم فلانها لو
اتصلت بالاسم لزم اجتماع الاعرابين في المثنى والرادين في الجمع فلم يتصل به في
الواحد ايضا اطرادا للباب الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي
فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة
الدلالة انما هي بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت

وزوجت وبعت انشاءً والمراد بالمراد الفعل لئلا ينتقض بمثل امس
ولم يقتحم للعلم به مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو
خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر
مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني
على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا
الضمير وجب السكون نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو لانه لو كان مع
الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا المضارع ما اشبه الاسم باحد
حروف نايت قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه
موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة
وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف
نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم
فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب
لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف
نحو سيضرب او سوف يضرب فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف
نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا كاضرب ليوافق

Copyright © King Saud University

لفظا انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب يوافق نحن مذكرين كانا او مؤنثين
او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا كان او مثنى وقد تستعمل للواحد
للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص وانت للمخاطب المذكر والمثناة
وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون
وللمخاطب المؤنث والمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان
وتضربن يا هندات لموافق لفظا انت وللمؤنث الغايبة والغايبتين
نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغايب يعني المؤنث والمؤنثين
وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه وجمع المؤنث الغايبة تقول زيد يضرب
الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ليكون حركات هذه الحروف والاصل
فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف
نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو
قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعها حصل الالتباس
ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل
واستفعل وغيره كمن ولا تعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التأكيد
ولا نون جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب
فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع

اذا اتصل به نون التأكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى
الواحد او الى غيره في نحو هل تضربنّ ولو اعرب عليه لجري الاعراب على
ما يشبه التنوين وهو غير جايز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان
هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند
حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل
على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة و
يعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب
من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا
كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان
المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع
واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب
وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم فالصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب
فانها تختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحق من الاعراب فالصحيح
المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان
او مذكرا او المخاطبة المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
وبالسكون حال الجزم نقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد

Copyright © King Saud University

بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في اخره الف ولا واو ولا يا فوله
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير
البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها
حال الجزم والنصب وهي في خمسة امثلة وهي ما يعني بان وانتما تفعلان
وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين ولن تفعلا ولن تفعلوا
ولن تفعلي ولم تفعلا ولم تضربوا ولم تفعلي وانما جعل اعرابها بالحروف
لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما تسقط النون حال الجزم
لانه بمنزلة الحركة في المفرد وكما تسقط الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقطت
النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما تبع
النصب الجر في الاسماء تبع النصب الجزم في الافعال والمعتل
بالواو والياء الخ اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء في نحو يغزو
ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا
حال النصب تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي بالفتحة وبحذف
الحرف حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم لانه اذا لم يحذف الجازم الحركة
حذف الحرف والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو
يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا لانه لا يجري تعذر تحريك
الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة ويرتفع

اذا تجرد عن الناصب اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد وينصب
بعد ان ولن وكي واذن الخ اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي
ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة
فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان
تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون
ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف
والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول
بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون والتي تقع بعد العلم
هي المخففة من المثقلة وليست منها اي ان التي تقع بعد العلم هي المخففة
من ~~المثقلة وليست منها اي ان التي تقع بعد العلم~~ نحو علمت ان سيقوم هي ان
المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة
مع العلم لكون ان الناصبة للرجا والعلم الدالين على ان ما بعدها غير معلوم
التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو
بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون
مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثالين لتكون كا
لعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة والتي

Copyright © King Saud University

تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن
فيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من الثقيلة
نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منها بعد الظن
ولن كقولك لن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تع لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال
ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهي اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل
انها للتابيد واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما تنصب
الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها
اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد
وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا و
جزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك
فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تع واذن لا يلبثون جاز الرفع
لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان
مفيدا مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها

وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي وشال كي
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين
وهو اختيار المص وليس بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو
مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تع لكيلا يكون على المؤمنين
حرج وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي ينصب ما بعد حتى
باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل
البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب عن ذكر السير
من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انها الغاية
نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير يكون سببا
لغيبوبة الشمس وانما تضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول
حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول
من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل حقيقة وفي
المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل
حقيقة بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل حقيقة

قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اى فان فقد كون ما بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها وذهب بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل
وانت مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت
حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار
اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما لم تنصب
ح لكون حتى ح حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان تكون حرف
جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع
والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال
قوله وتجب السببية اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها
وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم
مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن
ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي ومن اجل ان حتى تكون
حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان
الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما
قبلها فتبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل
ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ايضا ان يقال اسرت

حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا بوقوعه
لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع
السبب وانه محال قوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في
التامة اى اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها
بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر
رفع على جاز ضمير عايد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله
وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اى اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل
نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير
لا السائر المعين وهنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين نفس
السائر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اى مثال لام كي اسلمت
لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى
كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف
الجر على الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود
لام تاكيد بعد النفي لكان اى لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على
كان كقوله تع وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كي

Copyright © King Saud University

ان لام كي للتعليل بخلاف مذه ولزوم اختلاف المعنى بحذفه بخلاف مذه
لكن نها زائدة وانما تجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله
والفاء بشرطين الخ اي وينتصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب
ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان
ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز
في الموجب الا في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فأستريحا واراد به ان الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال
النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ومثال العرض الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك
زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير
الثالث لا يكن قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول
شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما
وتقدير السادس الا ليس منك زيارة فاكرام منا وانما كان تقديرها كذا
لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك
ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان

يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا تقرر ذلك فنقول اي معنى فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن
منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزآن بمنزلة
الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى
قوله والواو بشرطين الخ احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها
احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة
في الفاء والا لكان مثالا لان الواو عاطف كالفاء فاضمار ان
بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر
ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا تأخذني وتجفوني فالمراد
نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تعينني واكرمك فالمسئول
عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق
وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه هنا هو النهي عن الشيء
مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة
مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال
مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه
النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول
لا يكن مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك

اي وجب بعد الواو اضمار ان بشرطين

Copyright © King Saud University

واكرام لك مني وسد ان الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله
وتقدير الرابع ليكن منك زيارة واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت
لي حصول مال وانفاقا مني وتقدير السادس الا تكون منك نزول واصابة
خير مني قوله وأو بمعنى الى ان اي يُنصب الفعل بعد او باضمار ان لانه
بمعنى الى او حتى او الا وأياً ما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل
معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك
او تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف
العطف كما ان الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني
لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر
في تقدير المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون
تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في نوع قوله لالزمنك الى ان تعطيني
حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي قوله والعاطفة اذا كان المعطوف
عليه اسما اي يُنصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقولها
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف قوله ويجوز اظهار ان
مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة
على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يُفعل بالعكس لكون

بلي م

اي لان تعطيني حتى

لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهتهم عطف
الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع
لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير
لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخص فالتي تنصب
بهذه الحروف التي تضمر بعدها ان ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم
يجب وقسم يجوز قوله ويجزم بلم ولما الى آخرها اي ويجزم الفعل المضارع
بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم
فعل واحد والآخر جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي
قوله وكلم المجازات عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين
اعني جوازم وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
للمجازاة والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل
الا مع ما وهو حيث واذ ليمنعهما عن الاضافة لانه عن الانجزام لان المضاف
اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان
يُستعمل مع ما ومجردا عنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تع
اينما تكونوا يدرككم الموت وكقول الشاعر اين تصرف بنا العداة
تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف
روانف أليتيك وتستطارا وكقوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار

Copyright © King Saud University

عند ما يجيء مع قد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر وبمعنى الظرف ما وبمعنى اي وهما واشلبه كقوله ادب الغمر كنا انا فيها كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكبر يبنى الكرمه وقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تع مهما تأتنا به من اية الانه والاصل في مهما وجهين احدها ما مع ان ما الثانية زائدة فيما كرر الكلمة ثم ابدل من الالف الها لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه بمعنى اكفف قبل ما بمكانت قايلا قال انا افعل ما لا تقدر عليه فقال الملخاطب مه ما تفعل افعل ثم جئ بالحرف كلمة واحدة وجزم بها كما يجزم بها وانا لم تتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضي قوله وانا مع كيفما واذا انشاء اي الجزم بكيفما واذا فشاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال تجلس عليها ولما فاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للمبهم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر لكل نيابة فستنجلي والكوفية يجوزا الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وان متدرة عطف على قوله لم اي وينجزم الفعل بان مقدرة وقد يجيء بانه قوله فلم تقلب المضارع ماضيا الخ لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم تقلب المضارع الى المعنى الماضي والتنبه ان مثل لم تقلب المضارع الى

معنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق و جواز حذف الفعل اشار الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار ولما زيدا ومعناها بزيادة ما و تختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولا مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما ... كقوله تع فبذلك فلتفرحوا قوله ولا في النهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او

غايب او تكلما قوله وكلم المجازات تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازات
وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني
والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب
هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
مع ان الثاني سبب الاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول
الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فالجزم في كل واحد
منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين الى قوله
فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
نحو ان ضربت اضرب فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان
فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل
في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم
ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غايب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان
كان الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود
وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين

قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء
الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي لا يجوز ولا يجب والجزاء
الذي يجب والفاء بطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا
لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم
تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل
على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت
او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول
الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه فيخرج من جعله للاستقبال وانما
قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت يجب دخول
الفاء عليه لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المحقق واشار
الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان
كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر
مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم
الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذا اذا كان الجزاء مضارعا

Copyright © King Saud University

منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع
اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان
لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او بلن
يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو
الحال مع كونه جوابا للشرط والمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله
والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع
مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان
جملة اسمية كقوله تعالى ان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار
او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك
الله او كان ماضيا متحققا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى
غير ذلك قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء لانها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما تجيء موضع
الفاء في الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا
قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية اي تجزم الفعل المضارع

بان

بان مقدرة بعد الافعال الخمسة هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان
لا تكفر تدخل الجنة وابن بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت
عندنا تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقوع الاول رفع الثاني لان الاشياء المذكورة
تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه
الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس النفي كذلك فانه ليس للطلب و
لهذا لا تجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر هنا هو الامر تحقيقا او نحو ليدخل
فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك مثل لمنه له اكتف كانه قال اكتف
ينم الناس قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من
جنس المظهر فتقدير ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه
اعتمادا منه على وضوح المعنى قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة فهذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل
وليس تعريفا لمطلق الامر لخروج امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول
عن ... لو قيل صيغة يطلب بها الفعل شامل ليعم من امر الغائب و
امر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب

مطلب الامر

والمتكلم نحو ليضرب زيد ولأضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب
انت وقوله بحذف حرف المخاطبة المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اتضرب زيد الا انه ليس بحذف حرف
المضارعة قوله وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم
نحو اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول
لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما
تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا وانما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بامر
لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم آخر
المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب فيه وعدم
مشابهته الاسم باحد حروف نايت قوله فان كان بعده ساكن اشارة
الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة
وتنظر ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي
زدت فيه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان
بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو
اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس

الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي
المبني للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس
بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله
للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ من
كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلته وهي قوله اضرب واعلم فالاول
مثال ان يكون بعد الحرف الساكن المضموم والثاني ان يكون بعد الحرف
الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الساكن مفتوح
وان كان بعده ساكن وهو رباعي رد الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين اذ الحمل على ما فيها اجتماع الهمزتين وتكون
مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما
وانما حذفت الهمزة لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو أأكرم وحذفت
في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واقيم غيره مقامه للاختصار
او للابهام او الجهل بالفاعل او غير ذلك والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان
كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين
بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله نحو
أعلم ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتعين في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل

فعل ما لم يسم فاعله

والمسند اليه ما يقوم مقام الفاعل

Copyright © King Saud University

همزة وصل ولا تاء أما إذا كان في أوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم
الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج أُنطُلق واقتُدر
واستُخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وإنما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول
الالتباس بالأمر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج نحو فتى الانطلق والا
اقتدر والاستخرج وأما إذا كان في أوله التاء نحو باب تفاعل وتفعّل فضم التاء
مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلّم وتجاهل تُعُلِّم وتُجُوهل بضم التاء والحرف الثاني
لئلا يلتبس تعلّم بمضارع علّم وتجاهل بمضارع جاهل والثاني في قوله والثاني
مع التاء عطف على الثالث وقوله حذف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل
قوله ومعتل العين الأفصح قيل وبيع اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في
الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات أحدها قيل وبيع واشار اليه بقوله
الأفصح قيل وبيع وأصلهما قُوِل وبُيِع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما
بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء في قيل لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع
والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير التلفظ
به ولا تدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار
اليه بقوله وجاء الاشمام والثالث قُول وبُوع بالواو والياء للاستثقال ثم
قلبت الياء في بيع واوا للضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو
وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الأفصح

قيل وبيع في اطلاقه ليس بجيد لان عُوِد وصُيِد ليس كذلك بل الاصوب ان
يقول معتل العين المقلوب الفا قوله ومثله باب اختير وانقيد دون
استخير وأقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي
بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون
باب استخير وأقيم أما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِد فقد
كان فيه ما في مثل بُيِع وقُوِل من وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعده
على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه
ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يكتف
على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في يعلم وعلى الضم في مثل
يخرج تقول في يضرب يُضرَب قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي ان كانت
المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا واوا
كانت او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يُقوَل ويُبيَع فنقلت
حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلها فقلبتا
الفا فصار يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي الفعل
اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول
هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب

Copyright © King Saud University

والثاني غير المتعدي نحو قعد فانه لا يتوقف على شيء يتعلق به نحو قعد القاعد
وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف
العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون
الى واحد اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين
لا تنحصر معناه انهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني
فيه عبارة عن الاول فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسا نحو اعطيت
زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه
عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا
ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وحدث الا
ان اعلم واري تعديهما الى ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين
فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يتعدى بسببه مفعول آخر
فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان
عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فتتعدى بنفسها الى احد والى الآخر بواسطة
حرف الجر تقول انبأتك عن زيد ثم قد يحذف حرف الجر لكنها لما كان
بمعنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها
الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم
مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان تذكره مقتصرا من غير ذكر

المفعولين

١٣٩

اعلم ان الافعال باعتبار النسبة والوقوع على قسمين منسوبة الى المفردات نحو قام زيد ومنسوبة
الى مضمون الجمل نحو كان واخواتها وكاد واخواتها وواقعة على المفردات نحو ضربت زيدا وواقعة
على مضمون الجمل وهي ظن واخواتها والاصل في البابين المنسوب الى المفرد والواقع على المفرد
وحكم المنسوب الى مضمون الجمل ان يرفع الجزء الاول تشبيها بالفاعل وينصب الثاني تشبيها
بالمفعول وحكم الواقع على مضمون الجملة ان ينصب جزءي الجملة لانهما انما تدخل بعد استيفاء
الفاعل وليس بعد الفاعل الا المفعول اه من بيش على الالفية

المفعولين الاخيرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز
ان تذكر المفعول الاول لاعطيت مقتصرا عن الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر
الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث
معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي باب علمت لان مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول
اعلمت زيدا عمرا اخير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت
عمرا اخير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا
من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثاني
قوله افعال القلوب ظننت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكر وهي تدخل
في الجملة الاسمية اعني المبتداء والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم
فان الثلثة الاولى للظن والثلثة الاخرى للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد ويكون
للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن علم تقول علمت زيدا
قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين
اعني المبتداء والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكون فيها
النوع القلبية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص جمع خصيصة

Copyright © King Saud University

ومنها تختص بالشيء ولا تنساركه فيه غيره ذلك الشيء ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على
احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي
الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدا
والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الآخر
وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر ونظير
جواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر كما مر جاز حذف احد مفعولي باب
حسبت واقع في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة من قرا بالياء اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو
خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء الخ اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها
اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدا وخبرا على تقدير
الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها
عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم
معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر
او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل
وهو التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز
العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت

انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت ومعنى ان يبطل ان الاعمال اولى اذا توسطت
والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال يكون في معنى الظرف نحو في ظني زيد قايم
ظننت زيد قايم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي
ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل الاستفهام والنفي او لام الابتدا تقول علمت ازيد عندك ام عمرو
وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر
الكلام فلو اعملت لم يكن هذه الاشيا في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين
في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما في
الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي
ولام الابتدا ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت
احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال
الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم
اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق
نحو ايهم علمت زيد قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء
واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال
فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل على غيره فلو جمع
بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربت غيري انت فلو جمع

Copyright © King Saud University

هذا الوهم عند الى ايراد النفس تقيل ضربت نفسي ولا يدفع حركة المضمر
هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا والجواز
اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع ولبس كذلك هذه الافعال
لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك
ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات
غيره فان لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس
اعلم ان افعال القلوب وغيرها مشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها
ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب
على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول
فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان
يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد اي
ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت
من الظنة بمعنى التهمة فانه ح لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تع
وما هو على الغيب بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تع ولقد
علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتهم ووجدت من الوجدان
اي الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورايت من
الرؤية البصرية تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال الناقصة

ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال التي قصد افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه
عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل
على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على صفة الضاربية
وجوابه ان المراد انه تقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان
كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت
هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث
ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار الخ اي هذه الافعال
كان وصار واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي
وقد جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قولهم ما جاءت حاجتك فان ما يحتمل
ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا
كنت محتاجا الى شيء كما تراه مثلا ولم يحصل وكان الشيء بل حصل شيء آخر دون
دون حاجتك كما يقال مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت هي على
قدر حاجتك ويحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك
واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة
وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس حين

أتاهم من قبل علي رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوع إلى الحق قوله وتعدت
كأنها جرابة أي ربذ جا. تعد بمعنى تغيرا لشيء عن صفة أي بمعنى صار في
قول الأعرابي أرهف شفرته حتى تعدت حربة أي صارت شفرته والظاهر
أنه مخصوص بمحله ولم يعرف بغيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل
على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها أي هذه الأفعال تدخل على الجملة الا
وهي المبتدأ والخبر لإعطاء ... الإسناد والخبر إلى المبتدأ حكم معناها و
يحتمل أن يريد بالخبر الجملة الاسمية لأنها خبرية فيكون معناه لإعطاء مدخولها
الجملة الاسمية حكم معناها واعلم أني لم أعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها
فترفع الجزء الأول أعني المبتدأ بأنه اسمها وتنصب الجزء الثاني أعني
الخبر بأنه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان أفاد
معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا في الكل قوله فكان تكون
ناقصة إلى آخرها أي كان ثلاثة أنواع أحدها ناقصة وهي أحدها لتقرير الفاعل
على صفة الخبر في الزمان الماضي سواء كان دائما نحو كان الله قادرا أو منقطعا
نحو كان زيد غنيا وأشار إليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا
وثانيها أن يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها قوله أي صارت وأشار إليه بقوله وبمعنى صار
وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها أن يكون ضمير الشأن

وقد يقع بعدها جملة تفسره وكنت بمعنى كقوله إذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع فإن قلت فإذا كان الأمر كذلك
كان الواجب عليه أن يقول فكان يكون ناقصة وتامة
وزائدة والناقصة ثلاثة لامتناع كون أقسام الشيء قسيمة له وأيضا
لم خصص الأول بالناقصة مع أن الآخرين كذلك قلت إنما عدل عن ذلك
لئلا يطول الكلام وإنما أخص الأول بالناقصة دون الآخرين لوجود
اسم غير الناقصة للآخرين دون الأول والثاني أن يكون تامة وأشار
إليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة والتامة فعل
حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما
بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن والثالث أن
يكون زائدة وأشار إليها بقوله ... وزائدة أي ويكون زائدة وهي
قسمان أحدهما أن يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم فإنها
الزمان الماضي وإن لم يعمل في اللفظ والإعراب تأخيرها وثانيهما أن يكون
زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وإنما
دخلت تحسينا للكلام وتأكيدا له ونصب صبيا على الحال وإنما ذكر هذين
القسمين وإن لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ
قوله وصار للانتقال أي صار للانتقال من شيء إلى شيء إما باعتبار

Copyright © King Saud University

العوارض نحو صار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى الى اخرها اعلم ان هذه الافعال الثلث تجي لثلثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد امير او امسى زيد عارفا وثانيها ان تكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات الخ اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد صائما وبات زيد متفكرا والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اذ انه لا يختص زمانا دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك الخ اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في المعنى نحو ما زال زيد اميرا اي مذ كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا فقاعل قوله قبله معنى عمرو اي فاعله وضمير المفعول معمول اي خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات

تكون

تكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليه ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما قوله وما دام للتوقيت اي مدة ثبوت خبرها لفاعلها اي ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا تجي الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الاكثر لاستعمال العرب كذلك يقول ليس زيد قائما الان ولا نقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا انفي كون العذاب مصروفا عنهم يوم الغضب فهو نفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الاية بانه تع لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا انفي كون العذاب مصروفا عنهم في يوم الغضب فهو لنفي المستقبل لكانه ثابت او محقق في الحال لتيقن وجوده لما اخبر الله تع به وللمستدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال ثبوتها واما تقديم

١٥٤

اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وفي تقديمها عليها اي
هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز
وهو من كان اي راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا
متصرفة والمانع من التقديم منتف والثاني لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني
ان تكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على
انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما
اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف
في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام
وقوله ان ما النافية لما دخلت الا فعل الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة
كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم هذه الافعال على انفسها واشار
الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف
فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه كما في النفي وامتناع
تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم
معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع تقديم معمول النفي عليه
مطلق وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا نسلم ويدل عليه
قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم

معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز
تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع
العامل ولقائل ان يقول كان من الواجب على المص ان يجعل ليس وما في
اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة
ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المغربين على امتناع
تقديم خبره على نفسه **قوله** افعال المقاربة الخ اعلم ان هذه الافعال من اخوات
كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها با
الفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها
بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
قوله فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه
لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الاشفاق
فاشبهه لعل ولكن بين كل واحد منها لطمع الحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل
في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير **قوله** وتقول عسى زيد ان يقوم
وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجيء فيها لغتان احدهما ان يذكر لها مرفوع
ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقريرا لمعناها في
الترجي وتقوية له مع ان اصلها ان يكون اسما مناسبا لخبر كان الا انه صار
متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا بن شاد في صرا بن

او الباس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله ويقول عسى زيد
ان يقوم فزيدا اسم عسى وان يقوم في محل النصب خبره اي عسى زيد
القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر
لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر وهذا كما قيل في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه
وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة وهي تامة
على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يقوم زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيء
اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وان يقوم خبره يعود الى زيد وان
يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا
تجويز تقديم خبرها على اسمها على الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
والزيدون وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان
وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة
باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل
زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم
العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني

الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم و
الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست او عسى ان
تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله وقد
يحذف ان اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى
تشبيها بفعل كرب لان عسى لما كان للطمع الذي لم يثبت فيه يكون وراءه من حيث قريب
دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد
اي والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر وهو خبر محض فلذلك
تعرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من
الحال من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل
ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل
النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كما في سائر
الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت منفية لان من شان حرف النفي
ان ينفي ما يدخل عليه ماضيا كان او مستقبلا وانما قال على الاصح لان الخلاف فيه كما صرح
به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي قال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد
كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فلقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوها فان الذبح يدل على الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان

Copyright © King Saud University

مضارعا فلذلك خطأ الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى
الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا
منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول بالالتزام ان ذلك في ثاني الحال
ودليل على الاثبات وهو متفاد بينهم الذبح اول الحال لاختلاف الوقتين
يدل عليه تعنتهم في قوله تع اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وعن الثاني
بانا نعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر فهم منه الاثبات فانه يفهم
منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات ومن
الثاني ما لا يلزم ان يفهم الاثبات ودليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب
ذي الرمة
مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان
مراده ان الهوى اذا غير النأي المحبين لم يقارب حي التغير وهو ابلغ من نفي نفس التغير
قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم
ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تع وما كادوا
يفعلون وقد ذكر وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين الخ قوله والثالث طفق وجعل وكرب واخذ الخ
اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك
فانه يخالف لسعي لانتفاء معنى الانشاء فيها لحصول الشروع فيه كمن الاربعة الاولى
بها

تستعمل استعمال كاد لتقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد
يقول قال الله تع وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة في على اللغتين
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك
زيد يخرج قوله افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما
افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت
لانهما ليس للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن
نظائره قوله وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية افعل به
وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع
لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف
نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما
للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في التعجب
مما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد
استخراجه وما اكثر حمرته وما افحش عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره
قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي
التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف
فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا بزيد احسن ولا

افعال التعجب
فعلا

Copyright © King Saud University

نقال ايضا ما احسن اليوم زيدًا بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله
لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل
ان يصدق لرخصة الاتساع في الظروف وانما بتسعوا في غيرها قوله وما مبتدا نكرة
عند سيبويه الخ اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه و
الخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل والمفعول
في محل الرفع بانه خبر وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلته وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدا والخبر محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء
وما استفهامية عند قوم فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا ومن
التقديرات باعتبار الاصل لا انها بمعناها الآن قوله وبه فاعل عند سيبويه
الخ اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل
عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة هنا ليدل
على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير
اذا صار ذا غدة فالنقل للتعجب لكن نقل عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا
معنى للامر هنا ولا فرق بين قولك ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد
واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له
ولهذا لزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهي
اشارة الى اعرابه عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى

هذا يكون افعل امرا للمخاطب فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن وجب الضمير
فيه المصدر وعند بعضهم كما قال الاخفش احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي
انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا الخ
ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان
ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة
في احسن بزيد للصيرورة لتصير احسن بواسطة الباء متعديا واما زائدة للتاكيد
مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة و لكن اذا لم يكن الهمزة
للصيرورة ويكون احسن متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء
مدح او ذم اي افعال المدح التي تبوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او
لانشاء ذم فلم يكن مدحت وذممت وشرف وكرم وفخر وعجز من افعال
المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي من افعال المدح نعم
ومن افعال الذم بئس قوله وشرطها ان يكون الفاعل اي وشرط هذه الافعال
ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو
نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل
زيدا ويكون مضمرا وذكر المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد وانما مميزا
بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما هنا نكرة بمعنى شيء منصوب على التمييز
وهي المميز لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي اي ضمير الصدقات

افعال المدح والذم

ذكر ح

وهي المخصوصة بالمدح **قوله** وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر
المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس **قوله**
وهو مبتدا ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم
مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا لقيام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل وقيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين **قوله** وشرط مطابقة الفاعل اي
وشرط المخصوص بالمدح والذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى **وقوله** تع وبئس مثل القوم الذين كذبوا
شبهة تاويل جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة
الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم
واجاب عنه بانه متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم
مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف
وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **قوله** وقد يحذف المخصوص اذا علم
اي وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تع نعم العبد

العبد انه اواب وكقوله تع فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن بدل عليه
سياق الاية **قوله** وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس
في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساء هذا الامر
نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة هند وكقوله تع ساء مثلا القوم
الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف
ليكون المخصوص من جنس الفاعل **قوله** ومنها حبذا او فاعله ذا اي ومن افعال المدح
حبذا وهو مركب من حب الشي وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا
به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ
كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا تقول حبذا زيد والزيدان
والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد ذا المخصوص بالمدح
وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة
المضي فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره او لانهم عاملوه معاملة
المضي في نعم وبئس واعراب المخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص
مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف **قوله** ويجوز ان يقع قبل المخصوص
الخ اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز او حال على وفق المخصوص في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد
رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل

Copyright © King Saud University

الحروف

حروف الجر

الملفوظ على المعنى الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له يتأذ كراه حو حبذا راكبا زيد وبعده حبذا زيد راكبا و العامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية و ذو الحال ذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا من الفاعل لا من المخصوص **قوله** الحرف ما دل على معنى في غيره فقط لم ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة

وبقي له في غيره لجزج الاسم والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه هذا تعريف حروف الجر اي حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه كمررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تع بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل وهي من والى وحتى الى قوله حاشا وعدا وخلا

اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكره **قوله** من للابتداء والشروع في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزيادة لا تكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين و الاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا **قوله** وقد كان من مطر وشبهه متأول اي دليلهم وهو انه من تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متأول وتأويل قولهم كان من مطر انه محمول على الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتأويل الاية ان من للتبعيض لان الله تع لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلعم وقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح على ان قوله تع يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه **قوله** و الى للانتهاء ومعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية نحو

Copyright © King Saud University

الحق ويعرف باستعماله فيما انتهاء الحكم تحت من ابتداء الى الكتبة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير وقوله يختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضماير بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهو حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق الخ اي فالباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياسي

كما غيره النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القي بيديه قوله واللام للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تع ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار وانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كما كان بهم ثم قالوا وازدروا بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كما نسمع منهم او خاطب بعض الكفار بعضهم بان ما اتى به محمد لو كان خيرا لما سبقنا المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى الواو القسم في موضع التعجب اسم الله تع كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى يفنى كبش اي وعل يوصف بطول مدة صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجبل كل نتوء في القرن او غيرهما وهي يجمع على صور وحيدة كبدرة على بدر وبدر والظيان نبت طيب الرائحة والاس اي الورد

لا سيما

لو يا سيدي البر قوله ورب للتقليل الخ اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام
احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل الثاني اختصاصها بنكرة موصوفة
بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة
واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء
صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لانه يجب وصف النكرة خلافا
والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها ماضيا
لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول
العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني واكرمني صفة لرجل وجواب رب
محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به
قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر مبهم يميز ذلك المضمر
بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير
ان يكون مفردا مذكرا ابدا عند البصريين نقول ربه رجلا ورجلين
ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى متعدد شيء ذهني
لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا
الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما
فتدخل على الجمل اي وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد
تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال

ربه يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين فمن بمنزلة الماضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة
الموجود الحاصل فيرد بمنزلة وقد ويؤكد ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم اي باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي للاستقبال
لانه بمنزلة الموجود لتحققه من الرب قوله وواوها اي واو رب وهي الواو
التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج
الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم الخ اعلم ان الواو تبدل في القسم
من الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لكثرة السؤال ولهذا لا يقال
اقسمت والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء
مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة
باسم الله تعالى اي لا يستعمل في غير لفظ الله تعالى لنقصانها عن الواو التي هي انقص
من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء
لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر
لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى القسم بجواب

فيه اللام او ان اذا كان مثبتا او حرف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب
اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان
نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قائم وقد جمع بينهما نحو والله ان
زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها
ما او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما و والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت
فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدون قد
نحو والله لقام وقد يكون بدونهما نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت
منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد و
ان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او
لا افعل او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا
منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اي يحذف جواب القسم اذا اعترض اي
توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله
يعني عن عادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة اذا
كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح
وقد تكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله وقد اراني للرماح دريئة

من عن

١٦٢

اعلم ان الكاف للتشبيه

من عن يمين مرة وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من
فوقه وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه في الاكثر
الا ان نحو زيد كالاسد وقد تكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي
يدل على زيادتها انه لولاه لزم نفيه مع لانه نفي مثل مثله وهو مثله لان المماثلة
من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد والذي
يدل على اسميته هنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بمثله
وقد يدخل على الضمير كما اتم او عالى او اتى با قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو
ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان
الحاضر اي بمعنى في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا وقد تقدم الكلام في الظرف ولا
يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية
لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية
قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة بمعنى الاستثناء اذا جررت
بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا فاعلها مضمر فعدا اي
عدا يعدو و خلا من خلا يخلو وحاشى بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء
لانها اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروفا
قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان الخ وانما سمي هذه الحروف المشبهة

اي في شهرنا او يومنا

بالوضع والاستعمال

الحروف المشبهة بالفعل

بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح
اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجي وهي ستة
انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل **قوله** ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع واحد من انواع الكلام
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على ما وذلك تقتضي فقديمها لحصل
العلم اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمنا او
او التشبيه او غير ذلك **قوله** سوى انّ وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى انّ فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها
معمولا لعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا عن عامله على اصله **قوله**
ويلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة وح تلغي عن العمل على الوجه الافصح
لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على
الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
فقد ب بالوجهين والغرض من الكاف بهذه الحروف الحثى وان كيد في انما وانما
معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل **قوله** فتدخل ح اي وتدخل هذه الحروف على
على الافعال حين اتصال ما بها لتفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية
فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد **قوله** فانّ لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال
كل واحد منها على التفصيل وانا م اي الفرق بين انّ المكسورة وانّ المفتوحة فقال

واشارة

اي انّ لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وانّ تغير معنى الجملة لانها مع الجملة
التي بعدها في حكم المفرد **قوله** ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد
اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد
وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع تبقى الجملة على حالها ومن اجل ان انّ
المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في
كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع كل واحد
من المكسورة والمفتوحة **قوله** فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور
اي كسرت انّ بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة
نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو قلت انّ زيدا قائم لان مقول القول
جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول
لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله ولذا
وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وفتحت ان كانت ما بعدها فاعله نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل
مفردا وفتحت ايضا اذا وقعت مفعولة نحو كرهت ان زيدا جاهل لوجوب كون
المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت ما بعدها مبتدا نحو عندي انك قائم اي قيامك
لكون المبتدا مفردا وكذلك ان وقعت خبر مبتدا نحو كان عجب ان الغضب ضرب زيد

Copyright © King Saud University

لان اصل الجزء ان يكون مفردا ونحن اذا الانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت
من انك عالم وانجلى اشتهار الجر فلو لم يجب كون المضاف اليه مفردا ولا
يشكل بكون المضاف اليه جملة مثل اكتب من حيث انك جالس لان الاصل في
المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث فتح بعدها **قوله** وقالوا لولا
انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت
بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي يجب دخولها
الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيدا قام ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا **قوله** ولو
انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لو فرعه موقع
المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف اى لو وقع قيامك **قوله** فان جاز التقدير ان
جاز الامران اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه
الاكرام وجب الفتح لوقوعه خبرا لمبتدا وهي موضع المفرد وكقولك وكنت ارى
زيدا اى قبل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد فاذا عبوديته
حاصلة وجب الفتح لوقوعه مبتدا وخبرها حاصلة **قوله** ولذلك جاز العطف على اسم
المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة لهذه ولاجل ان ان المكسورة لا تغير
تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم

وعمرو رفع على محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو بعمرو معطوف على محل
زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين
ومنه قوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على
اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها **قوله** ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا
اى ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
نحو ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر لفظا
او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون
الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان
معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم
يجوزون العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع
عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لان نسبه ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما
دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا يغفلهم حال مثل ان الزيدين
والعمرون ذاهبون لمضي الخبر هنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون
والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به **قوله** ولا اثر لكونه مبنيا
خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا
الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما

Copyright © King Saud University

نحو انك و زيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ولكن ناشاذ اي بطلانه بيتي هم
ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء
ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة في جواز
العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو
لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما
سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت
اللام مع المكسورة اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر
هذه تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر
نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار
لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما
اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام
الابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم كراهة اجتماع حرفين متفقين
في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله ولكن ضعيف اي دخول هذه اللام
مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على بينهما ضعيف وان لم يغير معنى الابتداء
لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك
وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت
حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات

ثم ادغمت النون في النون قوله فتخفف المكسورة فيلزمها اللام فرقا
بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها
هذه اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل
لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة
اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا وبعلم من قوله ويجوز الغاؤها
جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شي تعمل نحو لم يك زيد قائما
فكذا كما لحرف المحذوف عنه شي يعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من
افعال المبتدا اي ويجوز دخولها ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة
في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ولحصول تاكيد
الجملة الابتدائية الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله
تعم وان ظننك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين
في التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر
او غير عاملة وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله و
تخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة

Copyright © King Saud University

وعملت المكسورة المخففة كقوله تع وان كلاً لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة في الظاهر
فقد روا عملها في ضمير شان مقدر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وقدر هذا
من قبل قوله فيدخل على الجمل مطلقا اي فيدخل ان المفتوحة المخففة على الجمل
مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا
والخبر او غير داخل عليهما لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية
حاصل حـ قوله وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر
لانحطاطها في العمل عن ان المكسورة ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال
احد الامور المذكورة الاربعة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا
منفيا فلا بد من حرف النفي كو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تع وان
ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لا كان جامدا انكانه ليس بعدها فعل ولانه
متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي الى الحال كو علمت ان قد خرج
زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف
كقوله تع علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف
النفي كقوله تع افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تع ايحسب ان لم يره احد وعلت

ان ... لن يخرج زيد ... وكل ذلك لتكون كالعوض عن تخفيفها واما لئلا يلتبس
بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه
الحروف لانه حـ لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التعويض
مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
ولان التعويض مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض
مع الاسم قوله وكان للتشبيه ويخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه
نحو كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وحـ قد تعمل وتلغى
على الوجه الافصح لكونها اضعف من انّ وقد جاء ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان قوله ولكن للاستدراك الخ اي معنى لكن الاستدراك
وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان
تغايرا لفظيا او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن
عمرا جاءني وفارقني زيد لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد
لكن عمرا غائب وتخفف وتلغى حـ كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله
تع وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين
في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال
بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو حـ لانها اذا خففت كانت حرف عطف

Copyright © King Saud University

لم يجز معها ذكر الواو ح لاشتباه دخول حرف العطف على مثله قوله وليت
للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تع يا ليتنا
نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما باجرائه مجرى اتمنى وجوز الكسائي ايضا
لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما بناء على المذكور حال عند
الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام
الصبي رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير
المستتر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجع والذي يدل على
ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل يدل على ضعف قول
قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي
وشذ الجر بها اي ولعل للترجي وتوقع امر كقوله تع لعل الساعة قريب فيه ترجي
للعبد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات
والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر
بلعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جار
هنا وهي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتدا وما بعدها خبره كما ان لولاك كذلك
وقال لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب

كان الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع في
فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان
ان يحكي بالياء في الاحوال الثلث وهذا القول جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة
لكنه لغة عقيلية فلم يكن هذا القول جيدا قوله الحروف العاطفة الواو
الفاء الخ اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ذكرت وتشترك الجميع
في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاولى
اعلم ان الاربعة الاولى هي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول
والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم
يختص كل واحد منها بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء
كان ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما
على الاخر والذي يدل عليه قوله تع ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيي والقائلون
منكرون للبعث فالموت بعد الحياة مع انه قدم عليها ونزل الفاء بين
زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة فانك
مررت بزيد فعمرو وكقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي
تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب
والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وحتى واسطة بين الفاء وثم

Copyright © King Saud University

قوله ويعطونه جنى من متبوعه اى معطوف حتى التى ط ان يكون جزءا من متبوعه لتعدفه او ضعفا ليتحقق الغاية التى هى معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كمات كل فى القوم مات الناس حتى الملوك والانبياء وفى الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس بنهام بجن قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اى هذه الثلثة يشترك فى انها لتعليق الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اى لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اشارة الى تحقيق معنى ام [illegible] والفرق بينها وبين او واما [illegible] فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل فى الامر والنهى وفى غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلى المستوى الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلى ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلى الهمزة ولكن بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا ام عمرا ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلى المستوى الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على شذوذ لان يلى احدهما الاسم ويلى الاخر

الفعل اعلم انى وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على الافعر بعد قوله والاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف ولذلك اب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اى ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين [illegible] احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسئول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو وكان الجواب زيد ام عمرو بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين وجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زايدا على المسئول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهى لا تستعمل الا فى الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رايته انه لابل قطعا فاذا حصل الشك فى انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال فكانك قلت بل اهى شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهى ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم فى اول

انتهى

Copyright © King Saud University

كون الكلام منبا في الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او
بل جاز الامران الاتيان بها وتركها قوله ولكن للاول ولكن لاحدهما معينا اي
هذه الثلثة بشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا للنفي ما وجب للاول
عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا
نقول جاءني زيد بل عمرو اذا وقع عن زيد غلطا وتقول ما جاء زيد بل عمرو وهي
يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي حينئذ للاضراب عن نفي
مجي زيد الى اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ
بيان من نسب اليه عدم المجي ولكن للاستدراك ولازمة للنفي لانها
للتغاير بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال
انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان
قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد
لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها
النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو
قوله حروف التنبيه الا واما وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب
بها وانها في مبادي اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون
غافلا ولهذا اختصت باوائل الكلام واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات
كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات

حروف التنبيه

الكلم

الاخبار

وهام

وانجى والذي له الامر وان ها يدخل المفردات التي هي اسم الاشارة فقط
نحو هذا او هاتا ويدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة وان لم تكن فقلت عن
صاحبها قد تاه في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة هي
يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما يريد منه
وانما جعل هذه الحروف بابا على حدة مع ان التنبيه لخصوصيته بشي زائد على اي حرف
التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل
في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى
البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي الاقرب قوله حروف الايجاب
نعم وبلى واي واجل وجير وان وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب
لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او
منفيا استفهاما كان او خبرا فتقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد
او الم يقم زيد نعم تصديقا لما قبلها بهذا الجنب اللغة دون العرف الا انه
لو قيل لك اليس لي عندك كذا اما لا فقلت نعم لا لزمك القاضي به تغليبا للعرف
على اللغة قوله بلى تختص بايجاب النفي اي بلى مختصة بالايجاب بعد النفي استفهاما كان
كان او خبرا للنفي اوجبا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى
قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بل انت ربنا ولو قيل في جوابه
نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف

حروف النداء

حروف الايجاب

Copyright © King Saud University

حروف الزيادة

وأي إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم أي أي للإثبات بعد الاستفهام
ويلزمها القسم تقول لمن قال أقام زيد أي والله قوله وأجل وجير وإن
تصديق للمخبر أي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام
زيد أجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن و
وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي أخبر المخبر والإعلام
بنعم تصديقا للدعاء قوله حروف الزيادة إن وأن وما ولا إلخ إنما سميت
هذه الحروف حروف الزيادة لأنها قد تقع زائدة لا لأنها زائدة أبدا والغرض
من زيادة هذه الحروف التأكيد أو الفصاحة أو غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع
في بيان مواضع زيادتها فقال فإن مع ما النافية أي فإن المكسورة تزاد بعد ما
النافية لتأكيد النفي كقوله وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت
زيادة إن المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه
وبعد لما نحو لما أن قمت قمت قوله وأن مع لما إلخ أي تزاد أن المفتوحة بعد لما
كقوله تعالى فلما أن جاء البشير وتزاد أيضا بين لو والقسم نحو والله أن لو قمت قمت
وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم على القول بجر
ظبية قوله وما مع إذا ومتى إلخ أي تزاد إذا شرطا نحو إذا ما أتيتني أكرمتك

ما بعد ما

وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني أكرمك وبعد أين شرطا نحو أينما تكن أكن
وبعد أي شرطا كقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى وبعد إن شرطا كقوله تعالى

فإما تذهبن وينبغي أن تعلم أن ما إذا زيدت بعد إن شرطا دخلت نون
التأكيد على فعلها في الأكثر لأنه لما أكد حرف الشرط كان تأكيد الفعل أولى فقوله
شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو إذا إلى إن ويزاد أيضا بعد بعض حروف
الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطاياهم وإنما قال بعض حروف الجر لأنها لا تزاد مع
كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف إليه نحو غضبت من
غير ما جرم أي من غير جرم قوله ولا مع الواو إلخ أي ويزاد لا بعد الواو
بعد النفي تأكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويزاد أيضا بعد أن المصدرية كقوله
تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وما منعك أن لا تسجد قوله وقلت أي وقلت
زيادة لا قبل القسم كقوله تعالى لا أقسم قوله وشذت مع المضاف أي شذت زيادة
لا بين المضاف والمضاف إليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر أي في بئر جور
والحور جمع حائر من حار إذا هلك قوله ومن والباء واللام قد تقدم ذكرها
في باب حروف الجر على التفصيل ولقائل أن يقول إن الكاف تزاد وقد تقدم

مما نعيدها

أيضا فيجب عليه ذكرها أو عدم ذكر من والباء واللام ويمكن أن يجاب عنه بأنما
خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة
الكاف قوله حرفا التفسير أي وأن إنما سميتا حرفي التفسير لتوضيحهما تفسيرا
كقولنا في قوله تعالى واختار موسى قومه أي من قومه وكقوله تعالى وناديناه أن يا
إبراهيم قوله وهي مختصة بما في معنى القول لأنه أن يكون مفسرا لكلام فيه معنى

حرفا التفسير

Copyright © King Saud University

العقول لا نفس تقول نحو كتبت له ان قم فان قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم
جوازه وقوعه تفسير النفس القول فاي اعم الاحتمالان ان لجواز ان يفسر بها اليس ..
في معنى ترك ها هو في معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما في معنى القول
غير الصريح قوله حرفا المصدر ما وان اي الناصبة هذه الحروف مصدرية
لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو
المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنيعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا
ان قالوا اي الا القول والثالث وهو ان الثقيلة المفتوحة تختص بالجملة الاسمية (المعلوم)
لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا
اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا
اي كونه زيدا قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف
تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرات وعلى الحث
والطلب على الفعل اذا دخلت المضارع نحو لوما تاتينا بالملائكة قوله ولها صدر الكلام اي
ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر
ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل ويلزم الفعل لهذه الحروف
لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل

حروف المصدر

حروف التحضيض

قوله حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل وانما سميت حرف
التوقع لانها يخبر بها من يتوقع الخبر وهي اذا دخلت الماضي قربته الى
الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار تسمى حرف التقريب واذا دخلت
المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل
بينه وبين الفعل بالقسم مثل قد والله احسنت وقد يراد بها التحقيق في
المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعدها كقوله أَزِفَ
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدِ اي وكان قد
زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله لهما
صدر الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من انواع الكلام
فوجب تقديمهما لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد
قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل
زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد
زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد
خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلت انما جاز حملها على اختها
في زيد خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان مثل هذه الجملة
اقرب بباب هل فاعتبر رجوعها في نفسها اي من جهة على اختها قوله والهمزة اعم

حرف التوقع

حروف الاستفهام

Copyright © King Saud University

نصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل
وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب واتهم على صفة الاخوة دون
هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة
دون هل وتقول ايضا اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي يدخل الهمزة على
حروف العطف ولم يدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام
بخلاف هل ولانه اخص من هل تقول دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا
ضربت وهو فيه في الكل قوله حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة
حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها تنوع من انواع الكلام فان للاستقبال
وان دخل الماضي اي فان يجعل الفعل الذي يدخل عليه بمعنى الاستقبال
سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
ولو بعكسه اي لو للماضي وان دخل المضارع اي يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل
الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء ان
كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى
ودوا لو يكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدي
ولا يجوز ان يكون هنا للامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمان الفعل لفظا
او تقديرا اي ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت او تقديرا
نحو كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لو انتم تملكون اي ان استجارك

حروف الشرط

انتم

احد ولو انتم تملكون فاحد وانتم مرتفعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر وليسا بمبتدأين لان الفعل بعدهما ويريد ذلك انك لا تقول ان قومك يضربون
زيدا بل تقول ان قومك يضربوا وينبغي ان تعلم ان الفعل المحذوف مجزوم ان كان
مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى
ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار وذكر هنا فرع ان فلا يتصرف فيه
مثل تصرفه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبيت وهو
آمن ومن لم نجره يمس منا مفزعا قوله ومن ثم قيل لو انك انطلقت لاجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل
انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه هنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان
فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك
منطلق هنا الا اذا لم يمكن تقدير الفعل اما اذا تعذر ذلك بان يكون الخبر جامدا جاز
نحو لو انه حجر لكان تمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم
اول الكلام على الشرط الخ اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط يلزم ان
يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او لم تأتني
لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان لا
يعمل في الشرط لئلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا
ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومتعلقا بالشرط

Copyright © King Saud University

يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ **قوله** وان توسط الخ اي وان
توسط القسم متقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه بان ان يقتضي القسم وجاز
ان يلغى اي رجحان ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حذف الشرط المغني
وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حذف الشرط المغني [illegible] القسم ملغى
اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او لم تأتني فوالله لاكرمتك
فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم
مع ما بعده جواب الشرط ومن ثم يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع
تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او لم تأتني لاكرمتك فلتجعل القسم وجوابه
وهو لاكرمتك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدأ وترجح
اي ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط
عليه نحو ان تأتني والله اكرمك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء
ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني
اكرمك فلتجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل مجموع المبتدأ والخبر سادا مسد جواب
القسم **قوله** وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كتلفظ القسم
قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى [illegible] جوابا
لا يخرجون معهم ولكن لم [illegible] وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط
فيها لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون **قوله** واما للتفصيل

المغني

الماضي

اي اما [illegible] وضعت لتفصيل المجمل نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا
تكرارها كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده
اما اخرى لكونه معلوما من الاول و[illegible] يدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه
والمقصود بان الاول مستلزم للثاني **قوله** والتزم حذف فعلها اي والتزم
حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل
ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي هو في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا
عن الفعل المحذوف وهو الاسم الذي يقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما كراهتهم
ان يلي الجزاء اداة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما
يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا
ان الاسم الواقع بعدها جزء ما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا
وسواء كان بعد فاء الجزاء مانع التقدم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم بعد
اما ليس جزء ما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول لفعل
محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء مانع التقدم او لم يكن وسواء كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر
زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
في الثاني وهو ضعيف والاجازة النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في
الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم [illegible]

الواقع

الجمعة

Copyright © King Saud University

بعد أما جائز التقديم على جوابها أي إن لم يكن ما بعد الفاء مانع التقديم من
الأول يعني أنه جزء مما في حيز جوابها فهو أما مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق وأما معمول
ما في جوابها نحو أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإنه جاز أن يكون ظرفا لمنطلق
متقدما على الفاء وإن لم يكن جائز التقديم على جوابها أي كان ما بعد الفاء
مانع التقديم من الثاني يعني أنه ليس جزءا مما في حيز جوابها بل معمول الفعل
محذوف نحو أما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد إن فيما
قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق أن الباب كله واحد فإنه كما لا يجوز
أن يعمل ما بعد إن فيما قبلها كذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما
قبلها وإن جاز ذكر ما هو المقصود متقدما على فاء الجزاء لغرض فليجز أيضا في
إن لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في إحدى الصورتين ووجود
مانع في الصورة الأخرى وجوابه أنهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض
وإلا جاز أما زيدا فإنه منطلق بتقدير تذكر وجاز أما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع يوم الجمعة بتقدير حصل أو يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف الردع

حرف الردع

كلا ويعني حقا أي حرف الردع كلا لأنه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وإنما يستعمل
إذا سمع محالا أو تقول على إنسان مثلا إذا قيل فلان يبغضك فتقول
كلا أي ارتدع عن هذا أو تنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها
لتحقيق الجملة كأن وقيل إن كلا في نحو كلا إن الإنسان ليطغى بمعنى حقا واسم

تاء التأنيث الساكنة

عند بعضهم لكنه بني لمشابهته لفظا لكلا التي للردع قوله تاء التأنيث الساكنة
تلحق الماضي أي تاء تلحق بالتاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على
تأنيث الفاعل أي يعلم أنه مسند إلى فاعل مؤنث نحو قامت هند وإنما قيد التاء
بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فإنها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هي
الساكنة بالذات لئلا ينتقض بمثل قامتا فإنها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض
وهو التقاء الساكنين وإنما قال الماضي لأن هذه التاء لا تلحق غيره من الأفعال
فإن كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي تخيرت في إلحاق التاء وعدمه نحو
طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم أن قوله فإن كان ظاهرا غير حقيقي فتخير مكرر لأنه
ذكر من قبل قوله وأما علامة إلحاق التثنية والجمعين فضعيف لعدم احتياجها إلى
هذه العلامات بخلاف كاف علامة التأنيث الفعل عند إسناده إلى مؤنث لا يقال
قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير إلحاقها نحو
أكلوني البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة بل
علامات ألحقت بالفعل ليدل على أحوال الفاعل كما أن تاء التأنيث والفرق
بين علامة التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين أنه يعلم التثنية والجمع من لفظ
المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون

التنوين

ساكنة احترازا عن المتحركة والمراد بالساكنة هي الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل
بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فإنه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع حركة

Copyright © King Saud University

الاخر احترازا عن نون الساكنة في غير الاخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله لا للتاكيد
الفعل احترازا عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن
وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني
تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ثانيا والثالث تنوين العوض
وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار واما عن المضاف
اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا
عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل
نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث نحو مسلمات فان التنوين
فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان تكون احدى
من التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيما غير منصرف
واما بيان انه ليس تنوين التم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين
الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة ليحسن الانشاد
كقوله يا ابتا علك وعساكا قوله ويحذف من العلم الخ اي ويحذف التنوين من العلم
الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال
الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه لو كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم

من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شرط الاتصال
واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ والهمزة في ابن في الخط
متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا اثبت التنوين لفظا
ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفه لفظا ولهذا لم يحذف الهمزة في المثنى
وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر لانه لم يكثر كثرة واعلم ان حكم الابنة كحكم
الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة الخ اي
نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم
ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة وبني الخفيفة ساكنة في الاصل لكنها مبنية وبني
المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وبنيت مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة
بكونه مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى
والمجموع المؤنث نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها شبيهة بنون المثنى فيها تقول
اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ قوله وتختص بالفعل
المستقبل اي تختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه
معنى الطلب كالامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك
نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك
تضربن وانما اختص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
ويعلم من قوله بالفعل المستقبل لانه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه

خطا كما قصدوا الى تخفيفه م

المفرد م

Copyright © King Saud University

طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل **قوله** وقلت في النفي اي وقلت
زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يضربن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي **قوله** ولزمت في مثبت القسم اي
ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم
من قوله لزمت في مثبت القسم ... الالتزام في غيره **قوله** وكثرت في مثل اما
تفعلن اي وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن اي كثرت زيادة نون التاكيد
في الفعل اذا زيدت ما في حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا
الفعل ايضا بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود
بالذات وهو ان **قوله** وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون
التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن **قوله** ومع المخاطبة مكسور اي في المخاطبة ليدل
الكسر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن وهل تضربن
يا امرأة وهل تضربن **قوله** وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما
عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غايبا كان
او مخاطبا وفي المونث الغايبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل يضربن
وهند هل تضربن ولا يرد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناولهما ظاهر
اللفظ لانه يذكر بعده احكامهما **قوله** في التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان

اي وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع
المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقيل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متوالية **قوله** ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة
المثنى وجمع المونث فلا يقال اضربان واضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون
واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما مفقودان خلافا ليونس فانه اجازها
وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين الذين لا يكون اولهما
حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخر والتقاء الساكنين الذين كذلك يسمى التقاء
الساكنين على حده نحو ثمود الثوب وتكتنن تعم ولا الضالين نحو اضربان
واضربنان وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوز على غير حده لان
الساكن الثاني لما كان مدغما في مثله كان متحركا وان وجود حرف المد كالحركة
قوله وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل الخ اي ونونا التاكيد الخفيفة
والمشددة مع غير المثنى وجمع المونث لا يخلو من ان تكونا مع ضمير بارز او
لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن
بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي
اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير
بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربن اضربن انما قال في غيرهما لانه ذكر
كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى والجمع المونث وليس المراد بيان اتصال

Copyright © King Saud University

النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال
المعتلة قوله ومن ثم قيل هل ترين الى قوله واغزن اي ومن اجل ان
النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المونث كالكلمة المتصلة تقول
في ترين ترين بكسر الياء لانه لما حذفت النون التقى ساكنان الياء ونون
فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة كقولهم ترى الناس
وتقول في ترون ترون بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى
ولا تنسوا الفضل وتقول في ترى واغزي هل ترين واغزن بفتح التاء
والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف لكن
لما حذفه ثم وجب فتح الياء والواو كما يجب فتحهما في الكلمة المنفصلة با
الكلمة الاخرى وتقول في اغزوا اي للجمع المذكر من المخاطبين اغزن
بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزي للامر للمخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء
كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزي
القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثال الاول لان يكون النون مع
الضمير البارز اغزي الياء للمخاطبة والواو لجمع المذكر من المخاطبين والمثال لان
المشترطان يكون النون مع غير الضمير البارز والمثال الاخيران يكون
النون مع الضمير البارز وهما الواو للامر لجمع المذكر من المخاطبين والياء للامر
المخاطبة قوله والمخففة تحذف للساكنين والوقف الخ اي نون التاكيد

المخففة تحذف لاحد الامرين وهما لتقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان تقديره كذلك
انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما حينئذ واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
قياسا على التنوين وحينئذ يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهي
نون التاكيد فتقول اضربن واضربن اضربوا بالواو واضربي بالياء
وتقول في هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون
باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء وتقول في جائي
قاض جائي قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنفصل المجرد
عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فاذا ان تعذر النون
المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان
يتعذر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف لكونه في حكم
الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا ونون التاكيد التي يكون ما قبلها
مفتوحا تقلب الفا عند الوقف فتقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا
على الوقف في الاسم ولكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة
للالف وانما لم تقلب ياء اذا كان مكسورا ما قبلها وواوا اذا كان مضموما
قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت

Copyright © King Saud University

نا زيدون اصى بن اصى ابوا في الرقف وفي يا امراة اصى بن اصى في الوقف
لم يعلم انه بدل عن النون او المحذوف المردود ولكن احق السلام
في هذا الكتاب والحمد لله الواجب الوجود والشكر لمفيض الخير
والجود والصلوة على نبيه المحمود وآله المسعود تمت بعون الله
وحسن توفيقه على يد العبد الواثق بالصمد اقل عبيد عبيده ابراهيم
بن بايزيد غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه في اوايل شهر الله
المبارك صفر لسنة اثنين وستين
وثمانماية هجرية والحمد لله
رب العالمين و
الصلوة والسلام
على نبيه
رسوله محمد
وآله

رسالة في بيان الالف واللام في الكلمة من قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

بسم الله الرحمن الرحيم قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه عشر اشكالات الاول ان الالف و
اللام في الكلمة لا يجوز ان يكون للجنس ولا للعهد اما الاول فلانه لو كان للجنس لزم اجتماع النقيضين
والتضاد وبيانه ان الجنس يدل على كثيرين مختلفين بالحقايق والتاء للوحدة فبين الجنس والوحدة
تضاد اما الثاني فظاهر لانه لم يجز للكلمة والمخاطب ذكر الكلمة ليكون اللام للعهد وجوابه ان اللام

الاول
الثاني

فيها للتعريف الحقيقة وليس لاستغراق الجنس حتى لا يلزم اجتماع النقيضين ويجوز ان يكون للعهد الذهني
الاشكال الثاني ان هذا التعريف منقوض بالضماير المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست
بالفاظ فجوابه انه لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ ما كان ملفوظا به وكما ان تلك الضماير ان لم
يكن ملفوظا فهو ملفوظ بها حكما والثالث ان هذا التعريف منقوض بالحركة الاعرابية فانها لفظ وضع لمعنى
مفرد وليست بكلمة لانها لو كانت كلمة لكانت اسما او فعلا او حرفا والاقسام باجمعها باطلة والجواب انه
لا نسلم ان الاقسام باسرها باطلة لانها حرف لكونها دالة على معنى في غيرها مع انها ليست بلفظ لان اللفظ
ما يتضمن حرفا من حروف التهجي والضمة في زيد لا يمكن التلفظ به مفرده والرابع ان ضرب لا يمكن كلمة لانه
دل على معنيين الحدث والزمان والجواب ان المراد بالمعنى المفرد ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه و
لفظ ضرب ليس كذلك والخامس ان الكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم وقد والجواب ان هذه الالفاظ
التي وضعت الفاظ لها سماة فان المراد بالمعنى فقول لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وغيره و
ان الكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة والكلام ينبغي ان يكون كلها كلمة بل يكون
جملة لان اللفظ الخبر موضوع لمثل زيد قايم وذهب عمرو والجواب انه لا نسلم ان اللفظ الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قايم بل موضوع لمفهوم صدق على مثل زيد قايم وهذا المفهوم ليس بمركب والسابع
ينبغي ان يقول الكلمة لفظة لوجوب المطابقة ههنا لان اللفظ اسم مشتق كما يقال الغرفة بين لان
خبر المبتدا اذا كان جامدا لا يلزم المطابقة بينهما واما اذا كان اسما مشتقا نحو زيد قايم فوجب
المطابقة بينهما لان الضمير الذي يكون فيه المذكر والمؤنث بخلاف الجامد فانه ليس فيه ضمير
والثامن لما قال لفظ وضع لم تجمع المانع قوله لمعنى لان كل لفظ موضوع فهو موضوع لمعنى والجواب انه انما قال
لمعنى ليجري عليه قوله مفرد سواء ان ذلك من دلالة الالتزام وفي الحدود لا يجوز ان دلالة الالتزام والتاسع
انه لا فايدة في قوله وضع لان قوله لمعنى مفرد يغني عنه فان المهمل ليس له معنى والوضع لا يمكن الا لمعنى و
الجواب انه احتراز به عن اخرجه فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان الموجب لم يضعها لان الوضع
تخصيص اللفظ بان المعنى الذي يقصد من الوضع الاشكال العاشر ان الحد منقوض بنفس الحد لان
نفس الحد لفظ وضع لمعنى مفرد وليس بكلمة والجواب ان مجموع الحد مركب لان المراد بالمركب ما يدل جزؤه
لفظه على جزء معناه ومجموع الحد كذلك والله اعلم تمت كتبه الفقير مصلح ابن حاجي حسن ابن حاجي رمضان

الاشكال
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والثامن
والتاسع
الاشكال العاشر

١٧٩

لا حول — منصوب على الفتح

ولا قوة — مبني على الفتح — لا نافية لنفي الجنس

لا حول — مبني على الفتح — لا نافية لنفي الجنس

ولا قوة — زائدة

لا حول — مبني على الفتح — لا نافية لنفي الجنس

ولا قوة — زائدة

لا حول — زائدة

ولا قوة — مبتدأ — لا نافية زائدة

لا حول — لا نافية بمعنى ليس

ولا قوة — مبني على الفتح — اسمها وخبرها الثابتة ... جملة

فائدة قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس كليا قال الرضي ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح
لفظا لوجود عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وانما في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
وقال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستد كلامك اهـ ومثله زيد رايت غلامه عمرا انتهى من حواشي الصبان
على شرح التلخيص
للتفتازاني

تمثيلهم لبدل الاشتمال بسلب زيد ثوبه قال في العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه
فثوبا هو الثاني فاذا بنيته للمفعول قلت سلب زيد ثوبه فيه ان تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه
على ان يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج ح لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب
زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اهـ يس واقول الاظهر انه يتعدى الى مفعول
واحد اي زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت
ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج ح الى ان يقال سلبت ثوب زيد بياضه فتدبره انتهى من المحل المذكور

وجد بخط صاحب القاموس ما مثاله لا يضاف الى اذ من الظروف في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومئذ
وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ وغداتئذ وعشيتئذ وعامئذ انتهى ومقتضاه انه لا يقال شهرئذ ولا وقتئذ
ولا سنتئذ فليحرر اهـ من يس على الالفية